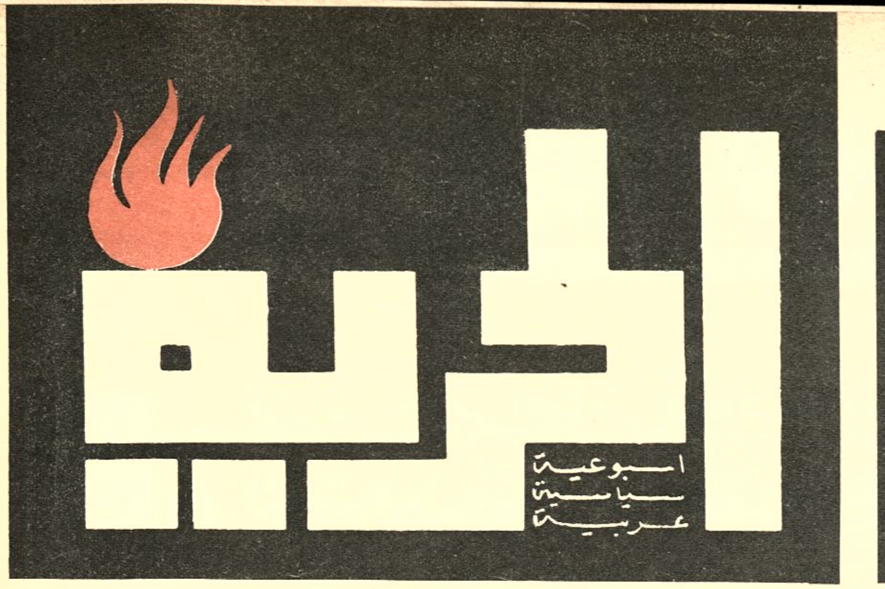


الحركة الطلابية بعد أسبوعين من إضراب الجامعة :

القمع جواب الدولة الوحيد على إتساع الحركة

AL-HOURRIAH - No. 558 - 15-3-1971 - BEYROUTH • بيروت - ١٥ - ٣ - ١٩٧١ - ٥٥٨ - السنة الثانية عشرة - الثمن ٢٥ ق.ل

المجلس الوطني الفلسطيني الثامن

لماذا فشلت المقاومة في تحديد برنامج للوحدة بين أطرافها؟

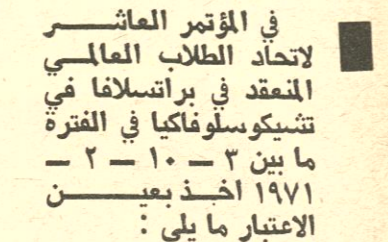




سوريا

من مجلس الشعب الى الاستفتاء الأخير :

ديمقراطية بونابرتية لتغطية التراجعات السياسية والاقتصادية



قرارات المؤتمر العاشر لاتحاد الطلاب العالمي للتضامن مع ثورة الخليج العربي

في المؤتمر العاشر لاتحاد الطلاب العالمي المنعقد في براتسلافا في تشيكوسلوفاكيا في الفترة ما بين ٣ — ١٠ — ٢ — ١٩٧١ اخذ بعين الاعتبار ما يلي :

١ — عظم الاحتكارات البترولية في الخليج العربي حيث تبلغ نسبة احتياطي البترول ٣٥ بالمئة من الاحتياطي العالمي وذلك مصدر امداد للمعسكر الاستعماري اذ يستنزف خيرات المنطقة عبر شركاته الاحتكارية .

٢ — الامارات والمشيخات القائمة في الخليج العربي على أساس قبلي لحراسة مصالح الاستعمار .

٣ — القواعد العسكرية المعدة لضرب اي تحرك ثوري في المنطقة .

٤ — المؤامرات والمخططات الاستعمارية في المنطقة المتمثلة في مشروع « اتحاد الامارات » الرجعي والتسلل الايراني للخليج العربي والرامية الى تضليل الشعب وامتصاص النقمة الثورية وحيث تلعب الحكومات الرجعية في ايران والكويت والسعودية دورها في هذا المجال .

٥ — الكفاح المسلح الذي تفجر في الخليج العربي في التاسع من يونيو ١٩٦٥ بقيادة الجبهة الشعبية لتحرير الخليج العربي المحتل التي تبنت استراتيجية تحرير الخليج العربي بكامله من ظفار الى الكويت . وفي الثاني عشر من يونيو ١٩٧٠ بقيادة الجبهة الوطنية الديمقراطية لتحرير الخليج العربي وعمان .

٦ — الحصار المادي والاعلامي الذي تضربه قوى الامبريالية وعملاؤها ضد الثورة .

٧ — فاننا نؤيد بشدة الكفاح المسلح للشعب العربي في الخليج ونعتبر ثورتي ٩ يونيو ١٩٦٥ ، ١٢ يونيو ١٩٧٠ الطريق الوحيد للحصول على الحرية والاستقلال لشعب هذه المنطقة .

٨ — نحيي نضال الثوار في الخليج العربي بقيادة الجبهة الشعبية لتحرير الخليج العربي المحتل والجبهة الوطنية الديمقراطية لتحرير الخليج العربي وعمان .

٩ — نستنكر مشروع « اتحاد الامارات » الرجعي .

١٠ — نشجب الهجرة الاجنبية الى الخليج العربي التي يغذيها النظام الرجعي في ايران .

١١ — نستنكر الاعتقالات الجماعية الجارية في المنطقة ضد القوى الثورية .

١٢ — نعبر عن تقديرنا للمساعدات التي تقدمها الدول الاشتراكية وجمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية للثورة .

١٣ — نطالب باعتبار يوم التاسع من يونيو يوما عالميا للتضامن مع الثوره في الخليج العربي .

عمليات عسكرية جديدة للجبهة الشعبية لتحرير الخليج

اصدرت الجبهة الشعبية لتحرير الخليج البلاغات العسكرية التالية

● بتاريخ ٢—٢—٧١ تسللت قوة من قوات العدو في مركز حجليت الواقع شمال المنطقة الوسطى وقد تصدت لها قوات جيش التحرير الشعبي واستمرت المعركة لمدة ساعتين استخدمت فيها الاسلحة الخفيفة والثقيلة وكانت خسائر العدو في هذه المعركة ما يلي :

١ — قتل وجرح ٣٥ جندي من بينهم ضابط بريطاني .

٢ — تدمير جهاز لاسلكي من طراز ١٥٦ .

ومن جانبنا استشهد المناضل البطل محمد سعيد .

● بتاريخ ٥—٢—٧١ قام العدو بقصف المنطقة الوسطى مستخدما ذلك مدافعه الثقيلة والطويلة المدى وكان العدو يهدف من ذلك الى ارهاب المواطنين ، الا ان شعبنا المناضل والباسل لن ترهبه مدافع العدو ولا طائراته وهو مصمم على النضال حتى النصر ولم يصب احد من جراء هذا القصف باي اذى .

● بتاريخ ٢٢—٢—٧١ قامت طائرات سلاح الجو الملكي البريطاني بعملية قصف في اماكن متعددة في المنطقة الغربية وتصدت لها وسائل دفاعاتنا الارضية مما اجبر طائرات العدو على الفرار ولم يصب احد من جيش التحرير او المواطنين باي اذى ...

مصير المعتقلين في مسقط

تتزايد اعداد المعتقلين في مسقط مع ازدياد النقمة الشعبية ضد الحكم القابوسي العميل .

وكانت السلطات الاستعمارية قد شنت حملة اعتقالات واسعة النطاق ضد المناضلين الشرفاء والمواطنين المتعاطفين مع الجبهة الوطنية الديمقراطية لتحرير عمان والخليج العربي ، والجبهة الشعبية لتحرير الخليج العربي المحتل . ورغم مرور سنتين على المعتقلين في احداث وادي الجزى وثمانية اشهر على المعتقلين من الجبهة الوطنية الديمقراطية فان السلطات الاستعمارية لم تقدم اي معتقل للمحاكمة وانما لا تزال الاساليب المتبعة في عهد سعيد بن تيمور متوارثة مع احداث تغييرات « مودرن » ، على حد تعبير رئيس الوزراء ، في اساليب التعذيب .

وقد أكدت الانباء الواردة من مسقط اساليب التعذيب التالية :

١ — السجون الانفرادية والحجز التام عن العالم الخارجي .

٢ — علق احمد حميدان من يديه ٣ ايام مع الضرب المبرح ، ثم حلق رأسه وصب عليه مادة الديتول .

٣ — منع الاطباء من زيارة بعض المعتقلين .

٤ — أساليب التعذيب الكهربائي في « بدبد » ، « مركز للتحقيق » .

وقد اقدمت سلطات مسقط على تسليم احمد الربعي لحكومة الكويتية منذ ٢١ شباط ١٩٧١ ولم يقدم للمحاكمة بعد .

معلمو المدارس النائية ينقلون معركتهم من التوجه إلى الوزارة .. إلى طلب مساندة الأهالي

بدأ معلمو القرى النائية يضعون تحركهم في اتجاه صحيح ، فبعد عدة مؤتمرات صحفية واتصالات مع المسؤولين على مدى سنتين ، اعلنوا منذ الجمعة في ٥—٣—٧١ اعتصاما مفتوحا حتى تحقيق مطالبهم بالتثبيت وما زال هذا الاعتصام مستمرا ، الجديد في الموقف هو أن قضيتهم بدأت تنتقل الى الصعيد الشعبي ، فاهالي القرى النائية بدأوا يتحركون لمساندة معلمي ابنائهم . وكان ذلك التحرك بتوجيه برقيات الى المسؤولين والى نقابة المحررين حيث يعتصم المعلمون تؤيد مطالبهم بالتثبيت وتؤيد اعتصامهم ، وبالتظاهر في القرى تأييدا لمطالب المعلمين ، ثم قيام المعلمين بتظاهرة من نقابة المحررين الى مبنى البرلمان ثم اصدارهم نداء بمناسبة عيد المعلم — الذي يأتي هذا العام مع الانذار بصرفهم من الخدمة لانهم يطالبون بالتثبيت — الى جميع المدرسين في لبنان لدعمهم من اجل تحقيق مطالبهم .

والجدير بالذكر أنه حتى ظهر الخميس كان سبعة من المعتصمين قد اصيبوا بالاغماء نتيجة الصيام الذي اعلنوه ابتداء من اليوم الخامس للاعتصام .

تبقى مسألة متابعة التحرك وتصعيده فالمعلمون يبحثون جديا الان ضرورة الاتصال بالفئات الاخرى التي تعاني من نفس اوضاعهم وخاصة بالمعلمين المتعاقدين مع مجلس الجنوب والذين يخضعون لنفس الشروط التي يخضعون لها .

حول ممارسة لجان العمل الطلابي في انتخابات الرابطة (المهنية العاملية)

كانت « الحرية » قد رافقت التجربة التي تخوضها لجان العمل الطلابي في المهنية العاملية كما نشرت في عدد سابق تقييما لهذه التجربة ، و « الحرية » اذ تطرح رأيها هنا في الانتخابات الاخيرة للرابطة في المهنية العاملية ، ستتناول بشكل خاص موضوع علاقة البرنامج الطلابي بالتحالفات المطلوب اقامتها مع بقية القوى الطلابية .

خاضت اللجان الانتخابات على اساس برنامج عمل من نقطتين : الاولى تغيير نظام الرابطة القائم واستبداله بنظام يجعل من الرابطة اداة نضالية ديمقراطية في يد الحركة الطلابية . والثانية تتناول المطالب المتعلقة بالمهنية العاملية والمؤسسات المهنية بشكل عام في لبنان . وطرحت اللجان برنامج العمل هذا على بقية القوى للتحالف على أساسه .

لا شك ان برنامج العمل بشقيه ، المطلبي والتنظيمي ، يشكل المقدمة الاولى للتحالف مع بقية القوى الطلابية . فهو يستقطب فئات طلابية تتعرف فيه على مصالحها ، كما يمكن من اقامة تحالف مع قوى سياسية تجد فيه نقاط التقاء نحو بناء حركة طلابية ديمقراطية تشكل جزءا من الحركة الديمقراطية الوطنية الجماهيرية . فمن الواضح مثلا أنه لا يمكن التحالف مع الكتائب في الثانويات لاختلاف جوهري حول موضوع تعريب المناهج (الارتباط التقليدي لليمين اللبناني بالغرب) . كما أن شرط الاتفاق مع « الشيوعيين » مثلا هو التراجع عن النظرة التي تعتبر النقابات وبالتالي الروابط وسيلة وساطة بين أصحاب العمل والعمال ، وبين الادارة والطلاب .

من هنا تاتي خطوة لجان العمل في المهنية العاملية في التحالف في بعض الصفوف مع القوميين الاجتماعيين لتعبر عن تشوش في فهم طبيعة الموافقة اللفظية للحزب « القومي الاجتماعي » على برنامج عمل اللجان ان كان في المهنية ام في اية مؤسسة اخرى .

كان على لجان العمل في المهنية العاملية ، قبل ان تقدم على هذه الخطوة (التحالف الجزئي) ان تحدد طبيعة الفئة التي تتحالف معها ومواقعها الحقيقية كتنظيم سياسي (الموقف من انتخابات المتن مثلا) . فان الخط البورجوازي الصغير للقوميين الاجتماعيين يوهم انهم خارج صراع الطبقات مما يتعارض كليا مع نشوء تنظيمات نقابية مستقلة للطبقة العاملة وحلفائها ، دون أن تخدعنا اليسارية اللفظية التي يتغنى بها القوميون في هذه الفترة ، والتي تفوح منها رائحة الفاشستية القديمة . اذ نطرح على لجان العمل في المهنية ، رايا في التعامل مع هذه الفئة بالذات نؤيد برنامج عمل اللجان لتحقيق مطالبها وانشاء الرابطة الطلابية الديمقراطية اداة النضال الطلابي في المهنية .

عمال معمل الأترنيت (شكا) يدفعون اشتراكهم بالضمان الصحي مرتين

في معمل الاترنيت حوالي ٥٥٠ عامل قسم كبير منهم غير مثبت ، يتوقف عن العمل شهرا كل ستة اشهر او ١٥ يوما كل ثلاثة اشهر حتى يتهرب أصحاب المصنع من تثبيتهم ومن دفع تعويضات عائلية وتعويض نهاية الخدمة لهم ومن تنسيبهم الى الضمان الصحي.

والقسم المثبت يتعرض لعملية سرقة واضحة . فقانون الضمان ينص على أن يحسم من اجرة العامل ٥ر١ بالمئة من اجره فقط . ولكن ادارة الشركة التي كانت تتقاضى حوالي ٥ر٢ بالمئة من أجر العمال لاشراكهم في تعاونية الشركة التي ليست سوى ضمان صحي خاص بها ..

ومع تطبيق الضمان الصحي كان يجب الغاء هذه « الضريبة » الاخيرة. ولكن الشركة « سهت » عن الموضوع ، مما دفع العمال الى القيام بالاتصالات تمهيدا لاعلان الاضراب ولكن الشركة سارعت الى تطمين العمال انها ستتدارك « الخطأ » في المستقبل !!

الحرية
صاحب الامتياز: محسن ابراهيم
المدير المسؤول: حسن فخر
مدير الادارة: ياسر نعمه
مكاتب الادارة والتحرير: شارع المحمصاني ، متفرع من شارعي بشارة الخوري وعمر بن الخطاب
منطقة العاملية — محلة رأس النبع — بناية فؤاد درويش
هاتف : ٢٤٧٥٥٢ — ص. ب. ٨٥٧ بيروت — لبنان

شؤون عربية

■ المجلس الوطني الفلسطيني الثامن ■

لماذا فشلت المقاومة في تحديد برنامج للوحدة بين أطرافها؟

من المؤكد أن الاطراف الرئيسيه التي « فرضت » انعقاد المجلس الوطني الفلسطيني الثامن ، لم تكن تتحرك في الاصل بدافع الوصول الى مثل النتيجة المتأرجحة التي انتهت اليها دورة المجلس. بل ان المقدمات التي سبقت اجتماع القاهرة ، ثم رافقت معظم مراحله ، كانت توحي بعزم تلك الاطراف على حسم الوضع الذي انتقلت اليه المقاومه بعد أيلول ، لصالح تحالف يحكم قبضته عليها ويعين لها وجهتها السياسية نهائيا . فلماذا افترقت المقدمات عن النتائج ولماذا دارت اجتماعات المجلس الوطني على نفسها لتصل في النهاية الى النقطه التي بدأت منها ؟

الاسئلة المصيرية

منذ أيلول ١٩٧٠ والمقاومة الفلسطينية تواجه اسئلة كان واضحا ان طابعها المصيري يزداد حدة مع كل تراجع سياسي وعسكري جديد .

فالتمسك بشعار « تحرير كامل التراب الفلسطيني » بات مهددا بالتحول الى مجرد موقف لفظي طالما بقيت الثغرة الستراتيجية في تصور المقاومة لحربها الوطنية بمثل هذا الاتساع . فبين شعار التحرير الكامل ومعطيات الوضع الراهن للنضال الفلسطيني، مرحلة وسيطة ترد الانظمة العربية عليها بمطلب ازالة اثار العدوان على قاعدة الحل السلمي ، بينما تقفز المقاومة عليها بكلام يتحدث عن متابعة النضال حتى النهاية ورفض كل الحلول التصفوية والتسويات .

هذه الثغرة الستراتيجية في خط المقاومة السياسي جعلتها ، في مرحلة ما قبل أيلول ، عاجزة عن رؤية البديهية التي تحكم النضال الوطني الفلسطيني : كونه لن يستطيع قلب موازين الصراع بينه وبين اسرائيل لصالحه الا على قاعدة الانخراط ضمن جبهة شعبية عربية واسعة معادية للامبريالية ولامتداداتها المحلية في المنطقة المحيطة بفلسطين على وجه الخصوص . واذا كانت هذه البديهية قد ازدادت بعد أيلول وضوحا (حيث نتج عن حصار المقاومة عربيا خمود شبه نهائي لحركتها باتجاه العدو الرئيسي : اسرائيل) فان استمرار قصور المقاومة عن رؤية تلك البديهية بدأ يضعها ، وعت ذلك أم لم تع ، على طريق القبول بتصفية القضية الفلسطينية فعليا . ذلك ان مواجهة برنامج الانظمة العربية الراهن « لازالة اثار العدوان » بكلام يتحدث عن تحرير فلسطين في النهاية ، هي مواجهة لا تنطوي على أي تحديد لتناقض فعلي بين طرفين أو موقعين . فالانظمة العربية الساعية للحل السلمي ، على قاعدة ضبط حركة الجماهير العربية وخنق مبادراتها الوطنية الديمقراطية ، تقدم جوابها — من موقعها — على قضايا المرحلة الراهنة من الصراع العربي الاسرائيلي ، بينما المقاومة تقفز عن المرحلة وقضاياها لتكرر موقفا مبدئيا (تحرير فلسطين كاملة) لا يملك حاليا قواه الفعلية فلسطينيا وعربيا . ومن هنا لم يكن غريبا ان « ترحب » الانظمة العربية « بالتناقض » بين موقفها الداعي للحل السلمي الان وموقف المقاومة المنادي بالتحرير أخيرا ، ذلك انه يبقى — حيال القضايا المباشرة للمرحلة الراهنة — اقرب الى التناقض الوهمي . فطالما أن المقاومة لا تتصدى الان لبناء صلات بأوساط وقوى شعبية عربية على قاعدة مواجهة مشتركة للتحالف الامبريالي المرجعي في المنطقة ، مواجهة تخترق سقف برنامج الحل السلمي وتوفر المقدمات الضرورية للتحرير (انظمة ديمقراطية شعبية في الاقطار المحيطة بفلسطين) فأن الانظمة العربية الراهنة تستطيع ببساطة ان تقبل شعار التحرير على لسان المقاومة كملحق ببرنامجها السلمي « مؤجل التنفيذ » .

واذا كانت الثغرة الستراتيجية الرئيسية (المشار اليها) في خط المقاومة السياسي لا يمكن أن تؤدي الا الى قبولها في النهاية ببرنامج الانظمة العربية السلمي (تصفية القضية الفلسطينية) فأن نتائج هذه الثغرة ضمن نطاق اضيق ، هو نطاق الوضع الاردني ، تصبح اكثر خطورة .

ان عجز المقاومة قبل أيلول عن فهم علاقتها بالوضع الاردني وطبيعة تناقضها مع النظام الهاشمي أفقدها كل قدرة على المبادرة وحشرها دائما في موقع ردة الفعل على مبادرات النظام الهجومية التي توجت أخيرا ، في ظل ظرف عربي ملائم ، بمجزرة أيلول . واستمرار عجز المقاومة بعد أيلول عن أي تحديد لعلاقاتها ضمن الساحة الاردنية — الفلسطينية، كان معناه رضوخها عمليا لبرنامج النظام الهاشمي الهادف تصفية وجودها اساسا ، دون أن يجديها شيئا تكرار اتهامها له بأنه « يغلب التناقض الثانوي معها على التناقض الرئيسي مع العدو » .

من هنا يصح القول أن الاسئلة التي بدأت المقاومة تواجهها بعد أيلول اصبحت اسئلة ذات طابع مصيري بالفعل . ولم تكن المعقبة التي تحول دون تقديم الاجوبة المطلوبة على هذه الاسئلة مجرد عقبة « غموض فكري » . فتصحيح الخط السياسي الستراتيجي الموجه لمسيرة المقاومة (او اعادة صياغته اساسا) كان يصطدم بمعضلاتها التكوينية الجوهرية :

— امتداد توازنات الوضع العربي الرسمي اليها وامتلاكه للمواقع الاكثر وزنا في داخلها .

— نمط تركيبها التنظيمي الداخلي المحكوم بنزعة عسكرية كرست عجزها عن بناء علاقات ديمقراطية فعلية مع جماهيرها الفلسطينية — الاردنية والعربية . بحيث غرقت وانحلت ، ضمن طوفان التيار العريض الذي التف حول المقاومة في مرحلة صعودها ، الفئات ذات المصلحة الفعلية في استمرار الثورة حتى النهاية .

من هنا كان واضحا ان كل محاولة لتصحيح الخط السياسي الستراتيجي الموجه لمسيرة المقاومة ، لا بد ان ترتطم بمواقع القوى المهيمنة عليها والتي يشكل وجودها على رأس العمل الوطني الفلسطيني المحصلة الناتجة عن كل ممارسات المرحلة السابقة .

ورغم ان تلك القوى استطاعت خلال الاسابيع الاولى التي تلت هزيمة ايلول طمس أي نقاش سياسي جدي لمقدمات المهزيمة ونتائجها (مؤامرة الصمت على ما جرى والتشدق بنظرية : المقاومة لم تهزم لان هدف النظام كان ابادة جميع الفدائيين جسديا وهو أمر لم يتحقق !!) فأن سلسلة التراجعات السياسية العسكرية المتسارعة بعد أيلول عادت تقذف بالاسئلة المصيرية في وجه كل الاطراف من جديد . وهو أمر بدأ يفرض ، في ظل تعدد منظمات المقاومة والاختلاف النسبي بين مواقعها السياسية وردود فعلها على هزيمة أيلول ، نقاشا لم يعد بالامكان تجاهله.

كان لا بد من استعادة هذه السمة العامة التي بدأت تحكم وضع المقاومة بعد أيلول ، كمدخل لفهم مقدمات ونتائج المجلس الوطني الفلسطيني الثامن وتعيين المحور الذي نهضت عليه مختلف المشاريع والمواقف والصراعات التي طرحت او نشبت ضمنه .

من مشروع اليحيى الى تقرير بكر

لقد كان واضحا من بداية اجتماعات اللجنة المركزية في دمشق حتى نهاية اجتماعات المجلس الوطني في القاهرة ، ان اطرافا فلسطينية ثلاثة (قيادة جيش التحرير ، وقيادة فتح وكتلة المستقلين في المنظمة) يكاد ينتظم مواقفها — في مواجهة قضايا المرحلة الراهنة من تطور المقاومة — خط واحد يمكن استجلاء ترابطه عند نقطتين رئيسيتين :

— مواجهة التفلت الذي ولدته هزيمة أيلول بمحاولة طمس النقاش الدائر حول أوضاع المقاومة والذي أخذ يدق ، في جانب منه ، ابوابا جديدة : ضرورة التحديد السياسي الواضح لعلاقة المقاومة بالوضع العربي ، وموقفها من النظام الاردني ، وتصورها الستراتيجي العام لتحرير فلسطين.

— تطويق التيارات التي بدأت تتكون على قاعدة هذا النقاش والتي بدأت مواقفها تتقاطع عند عدد من النقاط قد تتحول مستقبلا الى جواب مشترك على اوضاع المقاومة الراهنة يملك هذه المرة قوى فعلية تحمله .

ان ترابط الخط المشار اليه يظهر واضحا من خلال استعراض المحاور الحدثية الرئيسية التي كان ينهض عليها :

— مشروع قيادة جيش التحرير لاعادة تنظيم أوضاع المقاومة .

— مشروع ابو عمار لتحقيق الوحدة الوطنية .

— التقرير الشفهي الذي قدمه ابراهيم بكر أمام المجلس الوطني .

— بروز المستقلين في المنظمة ككتلة يجمع بين افرادها اتجاه عام مشترك .

أولا — مشروع قيادة جيش التحرير

مهد جيش التحرير الفلسطيني لاجتماعات اللجنة المركزية والمجلس الوطني بمذكرتين لقائده حملتا مشروعا « لمعالجة أوضاع المقاومة » تناولته « الحرية » بالتحليل في عددها الاسبق كمشروع « يستهدف تحويل المقاومة الى مؤسسة عسكرية رسمية يرتبط بها ملحق تكنوقراطي ليتشكل من تحالف الطرفين نظام قادر على ضبط وتقنين الحركة الوطنية للشعب الفلسطيني بحيث يصبح ممكنا الحاقها بالوضع العربي الرسمي الخاضع بدوره لمقتضيات التوازن الدولي الدقيق » (راجع « الحرية » العدد ٥٥٦ تاريخ ١—٣—٧١) .

ورغم ان الطابع النقدي اللفظي لمشروع قيادة الجيش كان يوحي بأن معركة عنيفة سوف تنشب بينها وبين قيادة فتح (الطرف الرئيسي موضوع النقد) الا ان اجتماع اللجنة المركزية المنعقد بدمشق في ٢٠ شباط مر بسلام ليتضح ان « صلحا » قد تم بين الطرفين جمد على اثره عبد الرزاق اليحيى مذكرتيه ومشروعه . وقيل آنذاك ان قيادة الجيش لم توافق على ابتلاع مبادرتها الا لقاء اتفاق بينها وبين قيادة فتح قوامه اعادة تشكيل مؤسسات منظمة التحرير في المجلس الوطني على قاعدة التحالف بين الطرفين ، بالاضافة الى تيار المستقلين .

وقد حاولت اللجنة المركزية ، في اجتماعها بدمشق ، الوصول الى صياغة أولية لمشروع يحقق « الوحدة الوطنية » بين أطرافها ، ولكن المأزق الذي انتهت اليه المحاولة جعلها تقرر تعليق المسألة الى اجتماع لاحق تعقده في القاهرة قبيل افتتاح المجلس الوطني ، وتكليف « ابو عمار » اعداد صيغة يجري النقاش على أساسها .

ثانيا — مشروع أبو عمار

ينهض مشروع ابو عمار (الذي تم عرضه في اجتماعات اللجنة المركزية في القاهرة قبيل انعقاد المجلس الوطني) على قاعدة رئيسية: أولوية الوحدة الاندماجية (عسكريا وسياسيا وماليا وتنظيميا) بين جميع منظمات المقاومة . وهي أولوية يشدد عليها المشروع مقابل كل التيارات التي تنادي ، من مواقع مختلفة ، بأولوية التحديد السياسي لخط المقاومة في ضوء مجزرة أيلول ، دروسها ونتائجها .

ورغم أن الخلاف الذي اثاره مشروع أبو عمار حين تلي في اجتماع اللجنة المركزية بالقاهرة ، بدا — كما عرضته الصحف — وكأنه خلاف شكلي على مسألة ثانوية : هل تبدأ المقاومة بوضع ونقاش المقدمة السياسية للوحدة الوطنية ، ام تقرر صيغة الوحدة تنظيميا ثم تعود الى النقاش السياسي لاحقا ، فأن الخلاف لم يكن في الواقع ثانويا ولا شكليا .

ذلك ان التشديد على أولوية الوحدة الاندماجية (العسكرية بوجه خاص) كان يضمر محاولة لتجنب أي تحديد سياسي من شأنه ان يفرض على المقاومة صوغ موقف معلن واضح من الوضع الاردني والنظام الهاشمي . وقد اتهم ابو عمار منتقدي مشروعه بانهم اذ يصرون على تقديم « المسائل السياسية » انما يحاولون الهروب من شعار الوحدة الوطنية وتعطيل امكانات تحقيقها . ثم انتقل الى تذكير المجتمعين بان الاساس السياسي للوحدة الوطنية وللمواقف التي تربط حركة المقاومة ، قائم اصلا في الميثاق الوطني « الذي يوضح كل شيء » وينفي الحاجة الى تجديد الخوض في موضوعات لا تتصل الان بهموم المقاومة الفعلية !

وهكذا من الهروب نحو الوحدة الاندماجية

تابـع – المجلس الوطنـي الفلسطيني ••

العسكرية الى الهروب صوب الميثاق الوطني وعموميته .. كان واضحا ان مشروع ابو عمار ، اذ يعارض في أي تحديد سياسي جديد لخط المقاومة ، انما يضمر في الواقع – حيال قضايا المرحلة التي دخلتها المقاومة بعد أيلول – مواقف سياسية لا ينقصها الوضوح والتحديد . هذه المواقف هي التي تكفل التقرير الشفهي الذي ألقاه ابراهيم بكر أمام المجلس الوطني بابرازها والتشديد عليها ، وهو تقرير يمكن اعتبار محتوياته بمثابة الحيثيات السياسية لمشروع أبو عمار التنظيمي .

ثالثا – تقرير ابراهيم بكر أمام المجلس الوطني

رغم اتفاق اللجنة المركزية في اخر اجتماع عقدته بدمشق على أنها لن تقدم الى المجلس الوطني تقريرا موحدا ، فأن أحد أعضائها – ابراهيم بكر – اصر على الادلاء بتقرير شفهي عن أعمالها ، وأوضاع المقاومة ، خلال المرحلة السابقة . واذا كان المجلس الوطني ، باجازته عرض هذا التقرير قد اعتبره ممثلا لوجهة نظر صاحبه في الاساس، الا أن ذلك لا يلخص في الواقع كل ابعاد المبادرة التي أصر عليها ابراهيم بكر حين أصر على الكلام . فمن الواضح أن التقرير لم يكن يمثل آراء صاحبه فقط ، بل كان يعكس المواقف التي تبناها اطراف رئيسية في المجلس . كما ان الاصرار على عرضه كان يجسد رغبة هذه الاطراف في الافصاح عن الاتجاه السياسي الذي تحمله بطريقة غير مباشرة تجنبها متاعب التصدي لردود الفعل المنتظرة عليه .

ما هي ابرز محتويات تقرير ابراهيم بكر ؟

١ – تفسير مجزرة أيلول على أنها كانت نتيجة مباشرة للمسلك السياسي الخاطىء و « المتطرف » الذي انزلقت اليه المقاومة . وتحميل « يسار المقاومة » المسؤولية الرئيسية في هذا المجال . « فالمتطرفون » – حسب رأي ابراهيم بكر – هم الذين مهدوا لصدام ايلول وهم الذين افتعلوه . ولولا شعاراتهم « المتطرفة » لما تحرك النظام الهاشمي ولما استطاع الحاق الهزيمة بالمقاومة . هذا الاصرار على طمس حقيقة التناقض بين المقاومة والنظام الهاشمي قبل أيلول ، لا يمكن فهم مبرره الا حين نلاحظ انه يشكل القاعدة السياسية الضرورية للاستمرار في عملية طمس التناقض ذاته بعد ايلول . وهكذا يصبح ممكنا الهروب ، في ظل « تحليل نقدي فخم » لمسلك المقاومة خلال المرحلة السابقة ، من أي تحديد لموقف سياسي واضح تجاه النظام الاردني . هذا الهروب لا بد أن يكتمل – وهو قد اكتمل فعلا على لسان ابراهيم بكر – بموقف يرى في تعاطي المقاومة بقضايا الوضع الاردني والنضالات الديمقراطية لجماهيره ، خطيئة فادحة لا بد من اجتنابها كي تحتفظ المقاومة بنقائها الفلسطيني « فلا تدس انفها فيما لا يعنيها » ! اما تأييد الجماهير الاردنية لنضال المقاومة فيمكن اكتسابه باستثارة حماستها القومية للقضية الفلسطينية و« معاملتها بطريقة لائقة » ! وهكذا لا يعود هناك من تفسير لارفضاض الجماهير الاردنية من حول المقاومة سوى التفسير المسلكي . وحول هذه النقطة ادلى ابراهيم بكر بأطروحة مطولة شارحا الاخطاء المسلكية الفردية التي ارتكبتها المنظمات الفدائية (وخصوصا اليسارية منها) ومؤكدا ان هذه الاخطاء هي التي اوجدت الانقسام في المجتمع الفلسطيني – الاردني وهي التي وضعت في يد النظام الاوراق الرابحة التي استطاع ان يلعب بها في أحداث أيلول !

هكذا يصبح البرنامج « الاردني » المطلوب من المقاومة اعتناقه – على قاعدة هذا « التحليل » – شديد الوضوح : ان تمتنع عن التصدي للنظام كي لا تتناقض معه (طالما ان مصدر التناقض هو اخطاء المقاومة) ، ان تسحب كل مداخلاتها بالوضع الاردني ، وان تحافظ على مسلك فردي « مهذب » يوفر لها حب الجماهير وتأييدها !!

٢ – واذا كانت الدروس التي اقترح ابراهيم بكر استخلاصها من هزيمة أيلول ، على صعيد علاقة المقاومة بالوضع الاردني ، قد أتت مقلوبة على رأسها بهذا الشكل – فأن الدروس التي شدد عليها « تصحيحا » لعلاقة المقاومة بالوضع العربي لم تكن أقل خطورة من حيث النزعة التصفوية التي اتت تكشف عنها والتي انتظمت تقرير « البكر » في كل اجزائه .

فالمقاومة ارتكبت – حسب رايه – خطأ فادحا حين اتخذت موقفا « انفعاليا ومتشجنا » تجاه مشروع روجرز والقبول العربي الرسمي به . وهو موقف « ادى الى انقسام الشارع فاضعف المقاومة جماهيريا وفتح الطريق للملك كي يجهز ضربة ايلول في ظل ظرف ملائم » !

هكذا يجري قلب الحقائق على رأسها ، وبدل ان يكون القبول المصري بمشروع روجرز هو العامل الرئيسي الذي منح الملك جواز المرور الى أيلول ، يصبح رفض المقاومة للمشروع هو مصدر المتاعب وسبب « قسمة الشارع » وأساس الاختلال في ميزان القوى بين المقاومة والنظام !.

هذه العودة الى موقف المقاومة من مشروع روجرز قبل أيلول ، لا تكتسب دلالتها الحقيقية الا حين نربطها بما هو مقترح على المقاومة الان بعد أيلول . فاذا كان موقف المقاومة الرافض لمشروع روجرز قد شكل واحدا من الاخطاء الرئيسية التي مهدت لهزيمة أيلول ، فأن المقاومة تصبح مطالبة – حسب منطق ابراهيم بكر – بالعودة عن ذلك « الخطأ الفادح » الذي ارتكبته .. ولكن .. العودة نحو ماذا ؟ نحو أي موقف ؟ لم يكن تقرير « البكر » غامضا في هذا الصدد . فالمطلوب من المقاومة ان تعيد ترتيب علاقاتها مع الانظمة العربية التي ارتضت قرار مجلس الامن أساسا لازالة اثار العدوان وقاعدة لتحديد « حقوق شعب فلسطين » ، والتي قبلت مشروع روجرز كخطوة على طريق تنفيذ ذلك القرار . فالتعايش بين البرنامج



من اجتماعات المجلس الوطني

السلمي للانظمة العربية والبرنامج التحريري للمقاومة ممكن – في رأي البكر – ومطلوب !

٣ – هذه المواقف السياسية التي شدد عليها ابراهيم بكر في تقريره الشفهي ، كانت مفتوحة منذ البداية على النتيجة التنظيمية الوحيدة المطلوب فرضها في النهاية وهي : الوحدة الاندماجية العسكرية فورا وبين جميع المنظمات . فهذه الوحدة سوف تكون وسيلة تعميم وتكريس للمواقف التي تتبناها الاطراف المهيمنة على حركة المقاومة ، واداة طمس للنقاش السياسي الذي ولدته هزيمة ايلول ، وسلاح ضبط للتيارات التي بدأت تتكون على قاعدة هذا النقاش .

ولذلك لم يكن من قبيل الصدفة ان يستعيد ابراهيم بكر ، في رده على العاصفة التي هبت في وجه تقريره الشفهي ، الحيثيات ذاتها التي اعتمدها ابو عمار حين تقدم بمشروعه :

– فالذين يطالبون بضرورة خروج المقاومة بتصور سياسي موحد لمهام المرحلة ، يستخدمون المطالبة سلاحا لرفض الوحدة الوطنية !.

– والحديث عن فقدان الخط السياسي الموحد لمسيرة المقاومة والمحدد لها هو اجترار لاوهام، لان الميثاق الوطني وقرارات المجالس السابقة قد حددت كل شيء ولم يبق الا التزام الجميع به !.

حساب التوقعات وحساب النتائج

وقد أتى بروز مستقلي منظمة التحرير ككتلة شبه متجانسة ، يكمل اطار التحالف الذي كان مرشحا لاحكام قبضته على حركة المقاومة واعادة تشكيل مؤسسات المنظمة و « الوحدة الوطنية » بالاستناد الى المواقف السياسية – التنظيمية التي اتضح ترابطها الجوهري بدءا بمشروع جيش التحرير انتهاء بتقرير ابراهيم بكر مرورا بمشروع ابو عمار .

وكانت الاجواء التي سادت مقدمات المجلس الوطني والمراحل الاولى من نقاشاته توحي بأن التحالف بين قيادة فتح وقيادة جيش التحرير وكتلة المستقلين لن يترك الصراع الداخلي الناشب ضمن المقاومة معلقا هذه المرة ، وان الوحدة الاندماجية سوف تتحقق فرضا ان لم تتحقق بالنقاش .

ولكن حساب التوقعات لم ينطبق على حساب النتائج . وانتهى مخاض المجلس الوطني بقرار يكرس الوضع التنظيمي السابق على انعقاده ، مؤجلا مواجهة كل المسائل الجوهرية الى مجلس اخر !

هذه النتيجة « المفاجئة » لا يمكن تفسيرها الا بالوقوف امام العوامل التي لعبت دورها في كبح هيمنة الاطراف ذات الوزن الرئيسي ضمن حركة المقاومة .

١ – المواقع المتباينة التي برزت داخل حركة فتح بين غالبية « القيادة التاريخية » من ناحية وعناصر « الصف الثاني » الذي يمارس معظم المسؤوليات الفعلية في الحركة من ناحية ثانية .

٢ – التحرك الذي جابهت به معظم المنظمات الممثلة في المجلس مشاريع « التذويب » والطمس وبسط الهيمنة السياسية والعسكرية .

٣ – التنافس التنظيمي الذي لم يختف رغم تقارب المواقع السياسية ، بين قيادة فتح وقيادة جيش التحرير .

كيف لعبت هذه العوامل دورها وما هي الطاقات الفعلية التي تختزنها ؟ وهل يمكن انتظار ولادة تيار جديد على قاعدتها ؟

ان محاولة الاجابة على هذه الاسئلة ليست ضرورية فقط لاكمال تقييم نتائج المجلس الوطني الفلسطيني الثامن ، بل هي مطلوبة ايضا لاستجلاء الافق الجديد الذي تطل عليه حركة المقاومة الان ، أن كان هناك من أفق جديد بالفعل .

أسبوع نصرة الخليج العربي

ينعقد خلال هذا الاسبوع (١٤–٢٠ اذار الجاري) اسبوع لنصرة الحركة الوطنية في الخليج تنظمه الاتحادات الطلابية التالية : الاتحاد الوطني لطلبة الكويت ، رابطة البحرين ، الطلبة العمانيون في لبنان بالتعاون مع الاتحاد العام لطلبة فلسطين واتحاد طلبة الاردن ولجان العمل الطالبي . تجري الفعاليات في مقر الاتحاد الوطني لطلبة الكويت (شارع بلس ، بناية ميشال حاشر ، الطابق الثالث) الساعة السابعة مساء . وتشتمل على ما يلي :

١٤ اذار : محاضرة الجبهة الشعبية لتحرير الخليج العربي المحتل .

١٥ اذار : ندوة طلابية حول « دور الطالب في الوضع الراهن » يشترك فيها ممثلون عن الاتحاد العام لطلبة فلسطين ، اتحاد طلبة الاردن ، طلبة الخليج ، منظمة كفاح الطلبة في الجامعة الاميركية ولجان العمل الطالبي .

١٦ اذار : محاضرة لممثل جبهة التحرير الوطني البحرينية .

١٧ اذار : محاضرة للدكتور نقولا سركيس بعنوان : « الابعاد الحقيقية لمعركة البترول ».

١٨ اذار : محاضرة لعبد العزيز الشملان .

١٩ اذار : محاضرة لفواز طرابلسي .

٢٠ اذار : حفلة ختامية يقيمها طلبة الخليج .

وجهة نظر الجبهة الشعبية الديمقراطية حول نتائج أعمال المجلس الوطني الفلسطيني

حددت الجبهة الشعبية الديمقراطية وجهة نظرها وتقييمها لنتائج اعمال المجلس الوطني الفلسطيني في حديث أدلى به نايف حواتمه لمندوب « النهار » .. وهذا نص الحديث :

« كان واضحا امام الجبهة ان دورة المجلس الحالية لن تأتي بجديد قبل انعقادها لان المقاومة والحركة الوطنية الفلسطينية في مجموعة لم تتمكنا من استيعاب الدروس الاساسية لتجربة الاعوام الثلاثة الماضية وفي شكل خاص تجربة ايلول السوداء .

وقد لاحظنا ان معظم فصائل المقاومة التزمت الصمت بالنسبة الى أية مراجعة نقدية شاملة لاوضاعها وسياساتها ، باستثناء محاولة اولى قامت بها الجبهة الديمقراطية بنشر تقرير نقدي حول ممارساتها وممارسات بقية فصائل المقاومة عنوانه « حملة ايلول .. دروس ونتائج » ، اما المحاولات الاخرى فكانت فردية غير ملزمة لتنظيماتها .

واتضح من كل ما طرح علنا بعد ايلول ان معظم فصائل المقاومة او في شكل خاص يمينها، لم يتعلم درسا واحدا من دروس ايلول والتي يمكن تلخيصها بالدروس الاساسية الاتية :

أولا – للمرة الالف يثبت النظام الرجعي في الاردن اصراره على تغليب التناقض الثانوي مع المقاومة والحركة الوطنية على التناقض الرئيسي مع العدو الصهيوني . وبهذا أسقط النظام الرجعي كل الشروط الموضوعية لنظرة بعض فصائل المقاومة والقائلة بتغليب التناقض الرئيسي على التناقض الثانوي . وبات واضحا ان متابعة الكفاح المسلح وتطويره وقفل الطريق على مشاركة شعب فلسطين في أية تسوية سياسية على حساب قضيته التاريخية ، مرهونة بالنضال من اجل حل التناقض مع الرجعية في عمان ، واقامة حكم وطني صديق للمقاومة يمكنها من توجيه كل بنادقها الى صدر العدو الصهيوني .

المجتمع الاردني في مقابل الفلسطيني

الدرس الثاني – ان انقساما عموديا وقع في جسم المجتمع الاردني – الفلسطيني ولم تعد المسالة وحدة كل الطبقات والقوى الوطنية في مقابل وحدة القوى الطبقية الرجعية والاستعمار ، بل باتت بعد ايلول مجتمعا اردنيا في مقابل المجتمع الفلسطيني والجيش في مقابل المقاومة .

صحيح ان الرجعية هي التي زرعت هذا الانقسام العمودي لخلق قاعدة شعبية وطبقية واسعة تستند اليها في معركة مع المقاومة وارادة شعب فلسطين في متابعة الكفاح ورفض التسويات على حسابه . الا ان النزعة الاقليمية في حركة المقاومة ، والتي قادها يمين المقاومة بالاصرار على فلسطنة القضية الفلسطينية وعدم فهم وممارسة قانون الترابط بين الكفاح المسلح وتطويره من جهة ، وبين ما يجري في عمان من جهة اخرى ، ساهمت مساهمة فعالة في هذا الانقسام العمودي .

الدرس الثالث – ان طبعة العلاقات العربية مع المقاومة من خلال الانظمة العربية والتي قادها يمين المقاومة بديلا عن العلاقات مع قوى حركة التحرر الوطني الشعبية التي جعلت المقاومة ، الى حد كبير اسيرة التناقضات العربية وشبكة العلاقات الرسمية العربية . وهذا بدوره أدى الى تضييق الخناق على الحركة السياسية والنضالية اليومية للمقاومة من حيث ضرورات اخذ زمام المبادرة في حل التناقض مع السلطة الحاكمة في عمان .

الدرس الرابع – ترتب على هذا ان حركة المقاومة بقيت تراوح في مواقع الدفاع الذاتي أمام هجمات الرجعية ومخططات الامبريالية لتقف عاجزة عن شل هجمات الرجعية في عمان وتبني كل مواقفها السياسية والجماهيرية والمسلحة على قاعدة الاكتفاء بصد هجمات الرجعية من دون أخذ زمام المبادرة في السياسة الدفاعية لوضع حد حاسم لهجمات السلطة الرسمية وحل التناقض معها .

ان هذا كله يدفعنا الى استخلاص النتائج الاتية :

ان المهمات الراهنة المطروحة على المقاومة والحركة الوطنية هي فهم هذه الدروس الاساسية لتتمكن من انجاز قضيتين وطنيتين وثوريتين معا في الحالة الراهنة :

القضية الاولى : المحافظة على القوى الذاتية الاساسية للمقاومة والحركة الوطنية وعدم تعريضها للتصفية ، سواء بالتراجع السياسي والعسكري غير المنظم او بالمغامرات المسلحة التي تشكل حالة انتحارية في ظل التغيير الجذري الذي وقع بعد أيلول في موازين القوى في الساحة الاردنية – الفلسطينية ، هذا التغيير الذي لم ينبع من اختلال ميزان القوى العسكرية بين المقاومة وقوات السلطة اذ ان هذا الميزان كان مختلا الاعوام الثلاثة الماضية لمصلحة السلطة بفعل التفوق الكمي والتقني لقوات السلطة . فالاختلال الحقيقي نشأ نتيجة الانقسام العمودي الذي وقع في جسم المجتمع الاردني – الفلسطيني والذي أعطى السلطة الرجعية ، للمرة الاولى في تاريخها المعاصر ، قاعدة شعبية شرق – اردنية تقاتل الثورة منها .

القضية الثانية : محافظة شعب فلسطين على موقف وطني يرفض المشاركة في أية تسوية سياسية راهنة تدفعه الى التنازل عن حقه التاريخي والطبيعي في مجموع التراب الفلسطيني في مقابل كيان سياسي يتمثل في دويلة فلسطينية على أرض الضفة الغربية وقطاع غزة كجزء لا يتجزأ من التسوية الشاملة للقضية الفلسطينية . وهنا يصح القول ان لا حل فلسطينيا للقضية المطروحة بل هناك حل عربي واحد .

دروس أيلول

وحتى يصبح في الامكان تحقيق هاتين المهمتين لا بد من استخلاص النتائج المباشرة والراهنة لدروس أيلول المذكورة والتي تتلخص في الاتي :

أولا : ان حماية القوى الذاتية للمقاومة ومنع شعب فلسطين من المشاركة في التسوية الراهنة يتطلبان بناء جبهة وطنية أردنية – فلسطينية في مقابل الجبهة الاردنية – الفلسطينية المتمثلة في السلطة الحاكمة ، على جدول اعمالها معالجة مسالة الانقسام العمودي في جسم المجتمع بطرح برنامج للتحرر الوطني الديمقراطي يتناول القضايا الوطنية والديمقراطية لابناء الضفة الشرقية وقضايا الثورة الفلسطينية معا . وهنا يتلمس ابناء الضفة الشرقية المصلحة [illegible] لقضايا الفلاحين والطبقات الوطنية في المدن) .

ثانيا : تقديم بديل وطني لشعب فلسطين بالنضال من أجل اقامة حكم وطني في الضفة الشرقية يمكن المقاومة والشعب من توجيه كل البنادق وكل أشكال النضال الاخرى ضد العدو الصهيوني بدلا من هروب قطاعات من شعبنا نحو الدولة الفلسطينية للخلاص من هجمات الرجعية وما تولده من عذاب والام يومية للشعب تدفعه نحو الدولة الفلسطينية .

ثالثا : تصحيح العلاقات مع الاوضاع العربية بالتعامل المباشر مع الجماهير العربية للنضال المشترك من أجل الحفاظ على المقاومة والتحرر الوطني الديمقراطي في الضفة الشرقية والصراع ضد الامبريالية والرجعيات المحلية المرتبطة بها في المنطقة العربية .

وكان واضحا ، سواء في ما طرح علنا من قبل فصائل المقاومة أو من خلال المناقشات في اللجنة المركزية ، أن معظم فصائل المقاومة وخاصة الجناح اليميني فيها لم يستوعب أي درس من هذه الدروس فلا يزال مصرا على المواقف نفسها التي انتهجها قبل أيلول . وبهذا فان ملامح « حزيران فلسطينية » تلوح في الافق أمام افتضاح العجز الذاتي في صفوف قيادات المقاومة عن فهم المرحلة الراهنة ومهماتها .

في هذا المناخ جاءت المقاومة الى المجلس الوطني الفلسطيني . وفي ظل اجواء تقدم الوحدة الوطنية (بمعنى دمج كل المنظمات في منظمة واحدة) كأنها الحل السحري لمشاكل المقاومة الذاتية والموضوعية . وفي حقيقتها ليست أكثر من تجميع التناقضات في صفوف المقاومة وعمليات العجز الذاتي بين هذا الفصيل أو ذاك . ودعاة هذا الاتجاه غير العلمي استغلوا الحالة العاطفية التي نشأت بعد أيلول في صفوف الشعب ، وشنوا حملة ديماغوجية سياسية وكان هذا هو الحل السحري .

من هنا رأينا منذ بداية انعقاد المجلس الوطني أن هذا المجلس لم يأت بجديد . فكل جديد هو نتيجة لمقدمات جديدة تسبقه . وقد كشف المجلس في كل مناقشاته ان في صفوفه تيارين اساسيين متعارضين في فهم الازمة الاساسية للمقاومة وللقضية الفلسطينية. تيار يطالب باستيعاب دروس ايلول ، أما التيار الاخر ، فانه يدفع في اتجاه بقاء القديم على قدمه رافعا شعار الوحدة الوطنية ومن دون أية مضامين حقيقية وقد بلور نفسه برفض الجبهة الوطنية الاردنية – الفلسطينية المشتركة (عمليا) والاصرار على بقاء الانقسام في جسم المجتمع من خلال الاصرار على اقليمية النضال الفلسطيني ورفضه صياغة العلاقات على أسس جبهوية راسخة ورفضه تصحيح العلاقة بين الانظمة والمقاومة.

وقد شدد مندوبو الجبهة الديمقراطية في المجلس على أن الذين يطالبون بالوحدة الوطنية لفظيا من دون مضمون لا يريدون الوحدة عمليا وموضوعيا بحكم الاصرار على بقاء القديم على قدمه .

هذا كله يدفعنا الى القول أن بقاء القديم كما هو ، انما يعني مزيدا من الشلل في صفوف المقاومة يترتب عليه المزيد من التراجع العسكري أمام هجمات الرجعية الحاكمة في عمان والتراجع السياسي أمام الضغوط العربية . وفي الوقت ذاته ، المزيد من اندفاع قطاعات تتسع يوميا في صفوف شعبنا نحو الدولة الفلسطينية كجزء من التسوية الراهنة نظرا الى غياب البديل الثوري الوطني للواقع الراهن .

ولاحظنا ايضا في المجلس الوطني ان هناك اتجاها بارزا ، ليس فقط الى بقاء الشلل بل الى تمزيق وحدة النضال بين فصائل المقاومة بمحاولة بناء محور خاص بين العناصر المستقلة وجيش التحرير وفتح في مقابل القوى الاخرى . وهذا بدوره يعني الاندفاع على طريق تطويع المقاومة للسياسة العربية الراهنة على مرحلتين : الاولى محاصرة القوى التقدمية داخل المقاومة وتعريضها لضربات الرجعية أكثر من غيرها . والمرحلة الثانية محاصرة القوى التقدمية داخل فتح وجيش التحرير حتى تبقى مقاومة شكلية وعاجزة ومرغمة على التسليم بمعطيات الواقع العربي الراهن . وينتهي الحل الفلسطيني للمشكلة القائمة ويسود حل عربي واحد في نطاق قرار مجلس الامن .

مزيد من التراجع

وبعد سلسلة من الصراعات داخل المجلس وخارجه احبطت المحاولات الانقسامية لتفتيت المقاومة وادخالها في معركة في ما بينها الا أن النتيجة ابقت الاوضاع على ما هي عليه قبل اجتماع المجلس ، سواء بآفاقها السياسية او العسكرية او العلاقات بين فصائل المقاومة . والمقررات التي خرجت ليست في تقديري أكثر من أوراق شكلية لانها تفتقد الى المضمون . وهناك العديد من القوى داخل المجلس لا تريد لها ان ترى النور . هذا فضلا عن كونها لم تعالج المشكلات الراهنة للقضية الفلسطينية وحركة المقاومة .

والنتيجة التنظيمية التي انتهى اليها المجلس في بقاء القديم على قدمه هي تكريس للواقع القائم والذي لم يتعلم أي درس من دروس ايلول ، وشكل من أشكال التحايل على القرارات التي اتخذت لافراغها من أي مضمون يمكن أن تكتسبه في ظل قيادات تمتلك الرؤية للواقع الراهن وتستجيب لمهمات المرحلة .

وفي تقديري ان الازمة التي تعيشها المقاومة قبل ايلول وبعده تحمل في أحشائها مزيدا من التراجع السياسي والعسكري على المستويين الفلسطيني والعربي ، لنجد أنفسنا بعد فترة أمام طريق مسدود ليس بعده الا التسليم بالنتائج المرعبة للازمة ، أو العجز عن مجابهة هذه النتائج . وبهذا تقع « حزيران الفلسطينية » لتمثل امتدادا لحزيران العربية مهما كانت الشعارات اللفظية الثورية تخيم على سماء المقاومة .

وفي تقديري أن الحل لازمة المقاومة الراهنة هو خارج قاعات المجلس المقبل ، في قيام جبهة وطنية ، ذات برنامج مشترك بين كل القوى التقدمية والوطنية في المقاومة وفي الساحة الاردنية للنضال في سبيل انجاز المهمات الثلاث المطروحة وهي : المحافظة على القوى الذاتية للمقاومة ، وقفل الطريق على أية محاولة لمشاركة شعب فلسطين في التسوية . وحتى يصبح هذا ممكنا يجب النضال من أجل حل التناقض بين المقاومة والحركة الوطنية الاردنية من جهة والسلطة الحاكمة في عمان من جهة أخرى لمصلحة حكم وطني يؤمن حل القضيتين الاولى والثانية لمصلحة استمرار المقاومة وتطويرها الى ثورة شعبية مسلحة » .

سوريا

من مجلس الشعب الى الاستفتاء الأخير :

ديمقراطية بونابرتية

لتغطية التراجعات السياسية والاقتصادية

يحاط الحكم السوري ، الان، بدعاية مركزة وشاملة لم يعرفها حكم في سوريا من قبل، تصفه بالديمقراطية وتمتدح سياسته في الانفتاح الداخلي والعربي ..

ويأتيه الدعم من كل الاتجاهات كما تظهر في صحف بيروت :

الناصرية ، والرجعية ، والليبرالية — وحتى من صحيفتي الشيوعيين اللبنانيين الذين اقلقهم في البداية ، فرح الرجعية وصحفها في بيروت بالحكم السوري الجديد ، ثم زال هذا القلق سريعا بعد اشتراك الشيوعيين السوريين بالوزارة (ولكن فرح الرجعية لم يزل وبقي كما كان) ..

ان هذا الدعم الشامل من معظم الاتجاهات يعكس ، بالطبع ، الدور الذي يحاول الحكم السوري الجديد أن يلعبه داخليا وعربيا :

— داخليا ابناء المدن — وخاصة في العاصمة دمشق — من الفئات البورجوازية المتوسطة والصغيرة التي تضررت باستمرار من اجراءات الحكم السابقة منذ تأميمات الوحدة الى تأميمات البعث .

ولا يتم هذا الارضاء على الصعيد السياسي فقط من خلال اشراك ممثلي المدن السياسيين في الحكم ، انما على صعيد التسهيلات والاجراءات الاقتصادية — كما سنرى — .

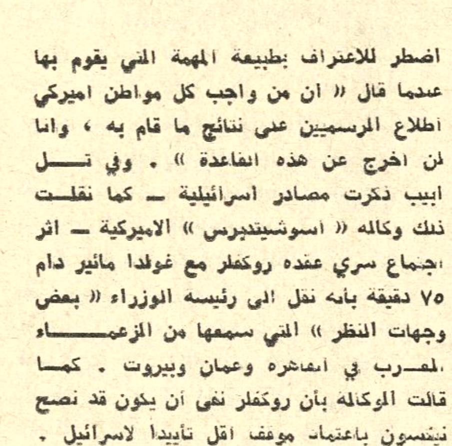
— عربيا : الانتظام في الوضع العربي وانهاء « الشذوذ السوري » الذي كان يتمثل في سياسة رفض قرار مجلس الامن ورفض مؤتمرات القمة ، وشعارات حرب التحرير الشعبية والكفاح المسلح الخ ... ويتمثل هذا الانتظام في انضمام سوريا الى الاتحاد الثلاثي ، وفي مصالحة شاملة مع الدول الرجعية العربية .

مرحلة الانسجام الكامل

هذا الدور الداخلي والعربي الذي يلعبه الحكم الجديد يدخل النظام السوري في مرحلة الانسجام الكامل .. فقد أدت صراعات المكتل في الجيش وحزب البعث — (التي كانت تعكس بشكل غير مباشر تنوع الفئات الاجتماعية التي يتكون منها حزب البعث) — الى تناقضات مستمرة في سياسة الحكم ..تمثلت هذه التناقضات بعد هزيمة ٥ حزيران في رفع شعارات « ثورية »ترفض الحلول السلمية بينما كان العمود الفقري للحكم هو الجيش وعلى رأسه بيروقراطية عسكرية لا تجد أمامها للخروج من مازق الهزيمة واحتلال الجولان الا الانخراط في مسيرة التسوية السلمية .

وهكذا اخذت البيروقراطية العسكرية الحاكمة تشعر بخطر التناقض القائم بين الشعارات « الثورية » التي كانت تلتصق بسياسة الحكم رسميا من خلال مقررات مؤتمرات حزب البعث ، وبين ضرورة التحضير السياسي للتسوية .

ان وحدة السلطة والحكم اصبحت ضرورية جدا .. وهذا منطلق حركة الاسد التي سميت بالحركة التصحيحية .. اي تصحيح مسيرة الحكم وانسجامه الكامل مع مصالح قواه الفعلية الحاكمة المتمثلة في الجيش .



الانفتاح وصل الى التجار وأصحاب المصانع السوريين في لبنان الذين اجتمعوا لتنظيم الاشتراك في استفتاء الاسد

ولكن الجيش لا يستطيع ان يحكم حكما عسكريا مباشرا ، فهو بحاجة الى انفتاح سياسي يخرجه من عزلته الخانقة خاصة على صعيد المدن حيث البقية الباقية من القوى السياسية التي ظهرت في حياة سوريا السياسية ، وحيث تتمركز القوى المعارضة له .. ورغم ان هذه القوى لا تشكل خطرا عليه في النهاية ، الا انه اصبح بحاجة الى انهاء معارضتها لتبرير وضعه الجديد ، ولاضفاء طابع تمثيل الشعب كله على حكمه ..

لقد انتهى عهد الصراعات الداخلية والتناقضات الطبقية ، واصبح الجيش بحاجة الى مصالحة شاملة ووحدة وطنية متراصة تحيطه وتدعمه وتؤازره . ففي اوقات الاستسلام والهزائم تدعو الطبقات الحاكمة الى « وحدة وطنية » لتغطية استسلامها وهزيمتها .

ديمقراطية بونابرتية

وهكذا انبثقت « ديمقراطية » جديدة تنسجم مع الادعاءات الجديدة للحكم : وحدة وطنية ، حكم الشعب .. وهذه « الديمقراطية » لا يمكن أن تكون الا على النمط البونابرتي : تمركز السلطة في شخص القائد الذي تتجسد فيه الوحدة الوطنية ويثق به الشعب ، تحيطه مؤسسات « ديمقراطية » لا شغل لها الا ان تعطيه الدعم والتأييد ، اما الانتخابات فتتحول الى استفتاءات : فالاختيار الوحيد هو قول « نعم » لمرشح وحيد هو القائد نفسه .

وهكذا تختفي السلطة الفعلية وهي الجيش وراء « ديمقراطية بونابرتية » لا تقدم للجماهير أي خيار سوى القبول بقدرها المتمثل بقائد ملهم .

ان الجيش يحكم ولا يحكم ، يحكم فعليا ولا يحكم ظاهريا .. وبينه وبين الشعب رباط مقدس هو كون الجيش نفسه يؤمن بعقيدة الشعب : « ان جيشنا المؤمن بعقيدة الشعب سيبقى باستمرار طليعة وطنية تتحسس امال الجماهير والامها وتتفاعل مع تطلعاتها ، وهي الحارس الامين لهذا الوطن ولمنجزات الجماهير ومكاسبها .. » (حافظ الاسد في خطابه بافتتاح مجلس الشعب) .

كيف يمكن أن تتجسد الوحدة الوطنية ؟

اشراك القوى السياسية المعارضة في الحكم دون أن يصل الامر ، بالطبع ، الى الجيش الذي يمسك بزمام السلطة فعليا .. والقوى المعارضة المعنية (الناصريون ، البعثيون القدامى ، المستقلون ، والحزب الشيوعي السوري الذي لا يخرج خطه السياسي عن اطار النظام القائم) .. هذه القوى لا تطمح بأكثر من ذلك .. أي لا تطمح باكثر من اشتراك في الحكومة دون سلطة فعلية .

مجلس الشعب بدون انتخاب

أما في مجلس الشعب الذي يمثل هذه الوحدة الوطنية ، فحدود الديمقراطية اكثر تحديدا ووضوحا : اذ لا ضرورة — الان في مثل ظروف سوريا — للجوء الى لعبة الانتخابات المباشرة كما يحدث في مصر مثلا .. لذلك سمي اعضاء مجلس الشعب بالتعيين لا بالانتخاب (١) . ومجلس الشعب مدني تماما ، فالعسكريون لا يتمثلون فيه الا بنسبة ضئيلة جدا هي تمثيل رمزي ليس اكثر .. فمكان السلطة — بالطبع — هو خارج مجلس الشعب ، الذي وصفته جريدة البعث بأنه « تجربة رائدة يتم فيها اشراك الشعب في قضاياه المصيرية عن طريق ممثلين لكل قطاعاته » !

وصلاحيات مجلس الشعب محدودة لا تتعدى الموافقة على اجراءات السلطة التنفيذية التي تتمركز بسلطة رئيس الجمهورية ذات الصلاحيات الواسعة ، فرئيس الجمهورية يملك صلاحيات تصل بالنسبة لمجلس الشعب الى حق حله : « لرئيس الجمهورية الحق في ان يحل مجلس الشعب بقرار معلل ويسمى اعضاء المجلس الجديد خلال ٦٠ يوما — تعديلات أساسية على بعض أحكام الدستور .. » .

١ — تشكل مجلس الشعب من ١٧٣ عضوا ضم النسب التالية :

٨٧ بعثيا ، ١١٢ الاتحاد الاشتراكي العربي ، ٨ شيوعيين ، ٧ تقدميين مستقلين ، ٨ بعثيين مستقلين ، ٤ اتحاديين اشتراكيين ، ٤ من جماعة الحوراني ، ٢ ناصريان مستقلان ٣ رجال دين ، ٣ تجار ، ٣٦ يمثلون الاتحادات النقابية والمهنية .

حافظ الاسد

تراجعات اقتصادية وسياسية

هذا على الصعيد السياسي .

أما على الصعيد الاقتصادي ، فان « الوحدة الوطنية » المطلوبة تتطلب مصالحة الطبقات البورجوازية التي تعرضت مصالحها لاضرار .. وهكذا رافق « الانفتاح السياسي » انفتاح اقتصادي : تراجعات هامة لارضاء البورجوازية المقيمة والمهاربة .

تمثلت هذه التراجعات بشكل اساسي بقرار العفو الشامل عن جميع الذين هربوا اموالهم للخارج ، والسماح لهم بالعودة لمزاولة نشاطهم الاقتصادي في القطاع الخاص . وهذه العودة تتأمن من خلال حرية الاستيراد لهم (تقرر السماح باستيراد بمبلغ ١٠٠ الف ليرة لكل شخص تسدد من أمواله في الخارج) .. أي أن العائلة الواحدة اذا كان عندها خمسة أبناء يمكن أن تدخل حوالي نصف مليون ليرة لاستثمارها داخل سوريا .

ورافق هذا الاجراء الاساسي تخفيض القيود على حرية التنقل ، وحملة واسعة لتشجيع المبادرة الفردية وتطوير القطاع الخاص .

ان « اشتراكية » البيروقراطية العسكرية تقف عند حدودها ، في النهاية ، بعد عجزها عن تحقيق تنمية اقتصادية فعالة ، اذ تعود الى المصالحة مع البورجوازية التجارية والرأسمالية الصناعية ، هذا ما سمته بعض الصحف : زوال التشنج العقائدي والاقتصادي في سوريا ، او انبثاق « الاشتراكية الليبرالية » على يد حافظ الاسد .

واذا كانت المصالحة الداخلية هي الاساس والقاعدة ، فان المصالحة العربية هي المخرج : في ظل الانتظام في الوضع العربي والانخراط في التسوية السلمية لا بد من التراجع عن سياسة « التشنج العقائدي » تجاه الرجعية العربية ..

وهكذا عادت العلاقات الدبلوماسية التي كانت مقطوعة مع المغرب — بسبب قضية بن بركة — ومع تونس — بسبب موقف بورقيبة من القضية الفلسطينية — وتجددت الروابط مع السعودية وانحلت مشكلة التابلاين، وتحسنت العلاقات مع لبنان ، اما الرجعية الاردنية فيصيبها ادانة خجولة لا تتطلب تدخلا عسكريا ولا سياسيا لحماية العمل الفدائي !

شؤون محلية

زيارة روكفلر والأهداف الكامنة وراءها

أميركا تهيئ نفسها لقطف ثمار الحل السلمي وتوطيد نفوذها وسيطرة إحتكاراتها

كشفت زيارة دايفيد روكفلر رئيس مجلس ادارة « تشيز مانهاتن بنك » الى لبنان وبعض دول الشرق الاوسط عن جوانب جديدة لاهداف السياسة الاميركية في المنطقة .

لقد أصبح واضحا ان الولايات المتحدة الاميركية تضع كل ثقلها من اجل فرض حل نهائي للقضية الفلسطينية في صالح اسرائيل واهدافها التوسعية ، وقد سارت في هذا المضمار شوطا بعيدا ووصلت ، مع الانظمة العربية الانهزامية، الى مشارف التصفية الكاملة للقضية حيث نشهد حاليا فصول تنفيذ المؤامرة المدروسة واحدا بعد الاخر .

وفي رأس ما تسعى اليه الامبريالية الاميركية — سواء بواجهاتها السياسية الممثلة بادارة الحكم الراهنة ، ام بواجهاتها الاقتصادية الاحتكارية الممثلة بأصحاب الرساميل والشركات الضخمة — هو اصابة عدة عصافير برمية واحدة . فهي تريد أن يؤدي تنفيذ المؤامرة وتثبيت كيان الدولة الاسرائيلية العنصرية بحدود جديدة مكرسة باعتراف رسمي من قبل الانظمة العربية الراهنة ، الى زيادة توطيد النفوذ الاميركي السياسي والاقتصادي والثقافي في الدول العربية التي تضمر شعوبها عداء شديدا للامبريالية الاميركية .

ودايفيد روكفلر هو أحد كبار ممثلي الاحتكارات الاميركية التي تنشط من اجل قطف ثمار « الحل السلمي » الجاري تنفيذه لازمة الشرق الاوسط ، والزيارة التي قام بها مؤخرا مرتبطة ارتباطا وثيقا بهذا الهدف الامبريالي ، بل هي جزء من التحرك الاميركي الرسمي ضمن هذا الاطار.. لقد كشفت هذه الحقيقة تصريحات رئيس « تشيز منهاتن بنك » نفسه في بيروت وتل ابيب ، واكدت دوره في المساعي الرامية الى جمع الحكام العرب والاسرائيليين حول « معاهدة صلح » تكرس الانتصار النهائي للصهيونية .

وكان دافيد روكفلر زار قبل بيروت كلا من القاهرة وعمان وعقد اجتماعات مطولة مع الرئيس المصري والملك الاردني وكبار المسؤولين في البلدين . وفي لبنان اجتمع الى رئيس الجمهورية ووزير المال . ثم توجه من بيروت الى تل ابيب حيث اجتمع مطولا الى غولدا مائير رئيسة الوزراء وايبان وزير الخارجية وألون نائب رئيس الحكومة ، وبارليف رئيس الاركان .

وفي ندوة صحفية عقدها في بيروت رفض روكفلر أن يجيب على سؤال حول موافقة المصرف الذي يملكه على منح قرض مالي الى مصر بحجة ان « هذا شأن خاص بالبنك لا يمكنني أن أتحدث عنه . » وبصدد تمويل نفقات فتح قناة السويس قال ان مصرفه « مستعد لتمويل هذه الاشغال مع المؤسسات المالية الاخرى » واضاف « ولكن من الاجدر أن يدور قبل ذلك البحث حول حل سلمي لقضية الشرق الاوسط » .

وعلى الرغم من نفي دايفيد روكفلر ان يكون له دور في المساعي الجارية بين العرب واسرائيل فقد قال « اتمنى ان تكون لمحادثاتي مع ممثلي تشيز منهاتن بنك في المنطقة نتائج ايجابية بالنسبة الى محادثات السلام » . ثم اضطر للاعتراف بطبيعة المهمة التي يقوم بها عندما قال « أن من واجب كل مواطن اميركي اطلاع المرسميين على نتائج ما قام به ، وانا لن اخرج عن هذه القاعدة » . وفي تل ابيب ذكرت مصادر اسرائيلية — كما نقلت ذلك وكالة « اسوشيتدبرس » الاميركية — اثر اجتماع سري عقده روكفلر مع غولدا مائير دام ٧٥ دقيقة بأنه نقل الى رئيسة الوزراء « بعض وجهات النظر » التي سمعها من الزعماء العرب في القاهرة وعمان وبيروت . كما قالت الوكالة بأن روكفلر نفى أن يكون قد نصح نيكسون باعتماد موقف اقل تأييدا لاسرائيل .

وقد لفت النظر بشكل واضح ان دوائر الدولة اللبنانية النافذة مهدت لزيارة روكفلر الى لبنان بحملة نشيطة حاولت عن طريقها الباس رسول الاحتكارات الاميركية كوفية وعقالا عربيين . وسعت الدوائر الرسمية الى عدم ازعاج هذا الزائر البشع بمظاهرات الاستنكار لمهمته بحجة أن « ذلك يسيء الى القضية العربية » .

فدايفيد روكفلر هو في رأي الدولة « صديق للعرب » وانه « يختلف » عن شقيقه الصهيوني « نلسون » حاكم نيويورك الذي رفض حتى استقبال الملك فيصل عندما زار أميركا قبل نحو من عامين ، كما « يختلف » عن شقيقه الصهيوني الاخر « دونالد » رجل الاحتكارات الاميركي المعروف وانعكست جهود الدولة هذه على مواقف الصحف المعروفة أدوارها في مثل هذه المناسبات . كما أن بعض زعماء الاحزاب « التقدمية » كمال جنبلاط. الذين كانوا قد دعوا في البداية الى تنظيم المظاهرات الشعبية استنكارا للزيارة لم يلبثوا ان قبلوا بنصيحة الدولة واقتنعوا بصحة مواقف روكفلر « المؤيدة » للعرب ..

ولكن كل مساعي الدولة لم تحل دون قيام مظاهرات شعبية واسعة في بيروت وبعض المدن الاخرى استنكارا للزيارة وفضحا لاهدافها . وقد أثار ذلك ، كما ذكرت مصادر رسمية ، استياء كبار المسؤولين الذين وصفوا المظاهرات بأنها مسيئة لمصلحة لبنان والعرب وبأنها تشكل استغلالا للحرية التي « تتمتع » بها القوى اليسارية في لبنان . كما أعلن هؤلاء بأن ثمة قوى « تسعى الى تعكير علاقات لبنان والدول الصديقة — يعني أميركا — وتنفير بعض المؤسسات المالية العالمية » .

ولا يمكن للمراقب الا أن يجد صلة واضحة بين حرص الدولة على علاقات التبعية القائمة بين لبنان والولايات المتحدة ومؤسساتها المالية والاقتصادية الاحتكارية ، وبين الموقف الايجابي الذي تقفه أميركا تجاه العهد الحالي وهو الامر الذي يوضحه الدور الذي قامت به خلال انتخابات الرئاسة .

بقلم

حسن فخر





روكفلر في ندوته الصحفية

وتحظى الشركات والمؤسسات الاقتصادية والمالية الاميركية العاملة في لبنان بأقصى التسهيلات والضمانات وهي تهيمن عمليا على قطاعات اقتصادية واسعة . وسجل تغلغل الرساميل البنكية الاميركية نجاحا واسعا في السنوات الاخيرة حيث انشأت مصارف أميركية كثيرة فروعا لها في لبنان ومن بينها فرع « تشيز منهاتن بنك » . كما أن عشرات المصارف الاخرى « الوطنية » قد وقعت تحت سيطرة الرساميل الاميركية سواء عن طريق الشراء ام المشاركة في ملكيتها . والامر الذي له دلالته البعيدة أن ٨٥ بالمئة من مجمل الودائع في البنوك العاملة في لبنان متجمعة في ١٥ بنكا اجنبيا معظمها أميركي الجنسية .

وجاء في بيان صادر عن السفارة الاميركية في أواخر العام الماضي ان ٤٨ شركة اميركية مختلفة فتحت فروعا لها في لبنان خلال العام السابق وبذلك يصبح عدد الفروع العاملة لهذه الشركات في لبنان ٤٩٩ فرعا . ولم ينس بيان السفارة ان يوضح بأن نشاط هذه الفروع يشمل منطقة الشرق الاوسط كله و « انها اتخذت من العاصمة اللبنانية مراكز رئيسية لها بالنظر لما تتمتع به من تسهيلات للترويج لاعمالها ومبيعاتها في المنطقة » .

هذا وأشارت المعلومات المنشورة في الصحف بأن وزير المالية الياس سابا حث روكفلر أثناء اجتماعه به على توسيع نشاط المؤسسات المصرفية الاميركية في لبنان واعدا اياه بتسهيلات كثيرة من جانب الدولة . وكان الوزير قد أعد مشروعا لاعفاء الرساميل الاجنبية الموظفة في الصناعة من الضرائب والرسوم لفترة تمتد الى عشر سنوات ، كما ذكر أيضا بأنه ينوي تحريك المشروع القديم لضمان الرساميل الاميركية .

وقد عبر روكفلر خلال مؤتمره الصحفي ببيروت عن نوايا اصحاب الرساميل لتوسيع استثماراتهم في لبنان عندما ركز على القول بأن « لبنان هو المركز المصرفي الاول في الشرق الاوسط » .

وأضاف « واذا كانت حرب حزيران قد أصابت القطاع السياحي اللبناني وكذلك القطاع المصرفي ، فانني واثق من ان اقامة السلام في الشرق الاوسط ستعيد اليه اضعاف ما خسره . » ولكن رسول الاحتكارات الاميركية لم ينس أن يضع شروطا لتوسيع استثمار الرساميل الاميركية . فقد هاجم نظام الحماية الجمركية التي تتبعها الدولة تجاه بعض الصناعات الموطنة ، ودعا الى الحرية الاقتصادية الكاملة التي تؤدي في الواقع الى فتح اسواق البلدان النامية والمتخلفة لمنتجات الدول الرأسمالية المتقدمة وفي رأسها الولايات المتحدة .

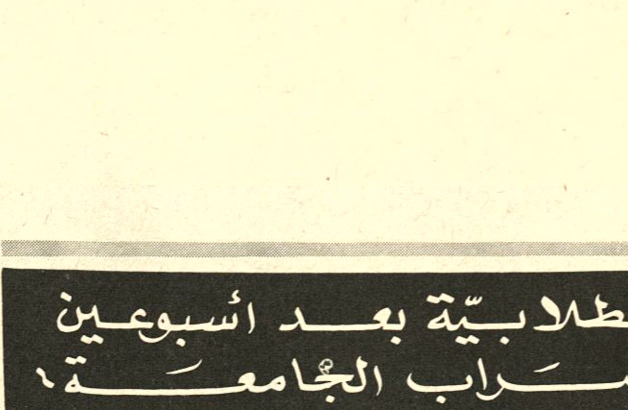
وتدخل ضمن اطار هجمة الاحتكارات الاميركية من اجل توطيد نفوذها في لبنان ودول المنطقة ، المساعدة الاستثنائية التي خصصها الرئيس الاميركي نيكسون في اواخر العام الماضي لكل من لبنان والاردن حيث نال الاول مبلغ ٥ ملايين دولار والثاني ٣٠ مليونا . وتبرز خطورة هذه المساعدة في الهدف الذي ترمي اليه . فقد ذكر الناطق الرسمي باسم البيت الابيض انذاك بأن المبالغ المخصصة لكل من لبنان الاردن « انما صرفت لكي تتيح تعزيز قوات الامن الداخلي في كلا البلدين ، وهي تتفق مع الطلبات العاجلة التي قدمتها القاهرة وبيروت » . ونقلت وكالات الانباء العالمية في ذلك الحين بأن « طلب نيكسون تخصيص مبلغ ٥ ملايين دولار للبنان يرمي الى تمكينه من الحفاظ على قاعدة داخلية مستقرة للبحث المسؤول عن السلام » .

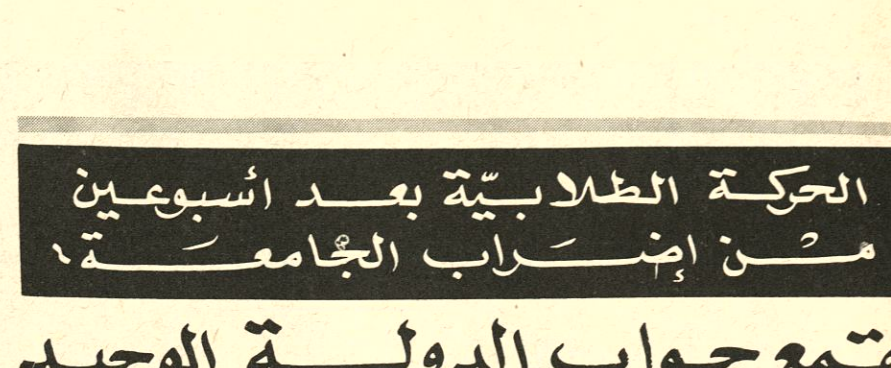
وقد رأينا كيف أن الحكم الاردني العميل قام بواجبه كاملا في ضرب حركة المقاومة باعتبار ذلك خطوة ضرورية « للسلام المذل » الذي تريد واشنطن فرضه على العرب . وبالطبع فان دورا مماثلا يفترض ان تقوم به السلطة اللبنانية قد يختلف عما جرى في الاردن من ناحية الاسلوب والحجم والتوقيت ، ولكنه يتفق معه في الغاية والهدف .

ولا يمكن الا ان نلاحظ بأن شعارات الحرية والديمقراطية الشكلية التي نادى بها الحكم في مطلع هذا العهد قد اخذت تختفي لتحل مكانها اساليب القمع التي تواجه بها السلطة مطالب الاوساط الاجتماعية المختلفة .. لقد حدث ذلك في مواجهة نضال فلاحي عكار الذين يعانون مظالم الاقطاع ، كما حدث مع عمال الريجي ، وهو الاسلوب الذي لا يزال يتبع باستمرار في مواجهة الاضرابات العمالية والطلابية .

ان الاجهزة الاميركية في لبنان ، تتمتع في الواقع بنفوذ كبير وسيطرة فعلية في مختلف المجالات . والواقع ان جميع فصائل النظام تتسابق على التقرب من دوائر الولايات المتحدة والتعامل مع الرساميل الاميركية التي يملك اصحابها وممثلوها خبرة كبرى في جذب الفئات البورجوازية الكوسموبوليتية الى فلكهم ونفوذهم .

وهكذا يبدو بوضوح ان نضال الجماهير الشعبية الكادحة من اجل تغيير النظام الطبقي الاستغلالي الراهن هو في ذات الوقت نضال ضد نفوذ الدول الامبريالية التي تسنده ، وهي ذات الدول التي تدعم اسرائيل وتزودها بكل ما تحتاج اليه لمتابعة سياستها التوسعية ، ولفرض التسوية السياسية على العرب بشروط مذلة .





الحركة الطلابية بعد أسبوعين من إضراب الجامعة

القمع جواب الدولة الوحيد على إتساع الحركة

تستمر في الجامعة اللبنانية، معركة الطلاب من اجل تأمين العمل للخريجين ، وقد طرحت في هذه الصدد حلول جزئية ومؤقتة لا بد من رهن استمرار التحرك بتحقيقها وكذلك تتناول الحل الجذري للمشكلة الكامن في اعادة النظر فعليا في دور الجامعة اللبنانية التي اقتصرت حتى الان على الكليات النظرية، في حين تبقى الكليات التطبيقية حكرا على الجامعات الاجنبية التي ينتسب اليها ابناء البرجوازية اللبنانية .

ثلاثة مظاهر لازمة الخريجين

ان ازمة الخريجين المرتبطة بأزمة النظام الاقتصادي منذ منتصف السبعينات ، عندما بدا عجز النظام عن استيعاب العدد المتزايد من الخريجين في ملاكاته واداراته وشركاته ، تبرز اليوم بكل حدتها . وللمشكلة مظاهر ثلاثة كما حدد المقال السابق : صراع مع نقابات المهن الحرة ، وجود فروع ومن ثم اجازات ليس واضحا موطن استخدامها (علوم سياسية ، علوم اجتماعية) ، وجود الاجازات التعليمية (علوم ، اداب ، تربية) .

المظهر الاول : فرض نقابة المحامين لسنتي الكفاءة والتأهيل ورفعها لرسم الانتساب الى النقابة ، وحجتها رفع مستوى المهنة (!) في حين تبقى المهنة حكرا على السماسرة والعقاريين، ولا غرو أن يتضح تضليلها ، فمواد الكفاءة لم تحدد بعد حتى الان ، وواضح ان هذا التدبير يهدف الى الحد من نسبة المنتسبين الى كليات الحقوق (بعد فشل التدابير الاخرى : ابكالوريا ...)

وكذلك بالنسبة الى نقابة المهندسين :فرضت امتحان دخول على الطلاب الراغبين في الانتساب الى معهد الفنون ، وحددت عددا معينا للانتساب الى النقابة .

المظهر الثاني : أروع ، لا يمكن لحملة الاجازات ان يعملوا بواسطتها ، واذا ما اتيح لهم مجال التعيين ، فيخضعون لامتحان تعيين لا بد ان يفشلوا (معظمهم) فيه بسبب المواد الحقوقية .

المظهر الثالث : تادية كليات العلوم والاداب والتربية لنفس الدور في الوقت الحاضر (تخريج اساتذة للتعليم) وبالتالي فان نتيجة هذا الدور المزدوج في الكليات هي عدم ايجاد عمل لخريجي كل هذه الكليات .واذا كانت الدولة تتعاقد مع طلاب التربية بعد خمس سنوات من الدراسة فهي ليست ملزمة بتعيينهم (٥٢ خريجا لا زالوا بدون عمل حتى اليوم رغم التعاقد !) ، وكذلك بالنسبة لطلاب العلوم والاداب فهي في حل من اي ارتباط معهم .

انطلاقا من هذا الواقع ، طرحت الحركة الطلابية حلولها الجزئية التي تساهم في التخفيف من حدة المشكلة ، فكانت شرارة التحرك الاولى من طلاب الحقوق الذين طالبوا بالغاء الكفاءة وبخفض رسم الانتساب الى النقابة ، ثم ما لبث التحرك – الذي ينتظر من يبادر به – ان امتد الى باقي الكليات .فاتخذت مطالب كل كلية طابعها الخاص ، فطرحت مطالب الغاء التعاقد مع اصحاب المهن الحرة، وادخال المتعاقدين من حملة الاجازات الى الملاك وبتعيين خريجي كل كليات الجامعة ، وبتوسيع الملاك التعليمي الرسمي ، بمعادلة الاجازات (علوم سياسية وعلوم اجتماعية) بالاجازة التعليمية . ولكن لم تكن هذه المطالب – رغم صحتها – دقيقة في طرحها ، اذ لا يكفي أن نطالب بمعادلة الشهادات بالاجازة التعليمية لنحل المشكلة ، فالدولة تعادل ولكن من يكفل التعيين ؟

المطلوب في هذا السياق مواجهة الدولة بطلب تعيين عدد محدد يلبي حاجات التعليم الثانوي الرسمي وتوسعه .

أما الحل الجذري ، الذي لا يمكن أن نطمح الى تحقيقه في ظل هذا الاضراب ، والذي لا يعفينا من طرحه بمطلق الاحوال هو ايجاد الكليات التطبيقية (مهمة ايجاد قاعدة وجودها هي مهمة الحركة الديمقراطية الوطنية) التي تتناقض مع منطق اقتصاد خدمات ، انما في اقتصاد انتاجي يعتمد على الصناعة والزراعة اي أن ايجاد هذه الكليات يتم في سياق النضالات التي تتجه الى تغيير التركيب الحالي للنظام .

دولة المماطلة والوعود

واذا كانت اللجنة التنفيذية لاتحاد طلاب الجامعة اللبنانية قد حددت للحركة الطلابية الاطار الذي ينبغي أن تتحرك ضمنه ، واذا كان الطلاب قد تحركوا ضمن هذا الاطار باستقلالية نسبية تمثلت في نقد مواقف اللجنة والشعارات الجذرية ومحاولة تعبئة الطلاب حول مطالبهم ، فان التحرك الذي قام وصل الى نقطة لا بد من مراجعتها : رد الدولة .

ان الدولة – المتناقضة مصالحها مع المطالب المطروحة – حاولت منذ البداية (وقد شجعها في ذلك منطق اللجنة التنفيذية المتمادية في اقصاء القاعدة ، وسذاجتها وعدم وضوحها اذ عددت المطالب من اصغرها الى اهمها متيحة بذلك للدولة أن تختار حسب رأيها) الالتفاف حول المطالب واجهاض التحرك الطلابي في الدعوة الى الحوار ، (لا بد ان نفيد من تجربة الثانويين في الحوار الذي تحول الى قمع وتنكيل) . وقد ارادت الدولة احتواء اللجنة التنفيذية التي تنطق باسم الحركة الطلابية ، دون حرج طبعا . وان تطوق امكانية التحرك بوجهة اخرى واشراك كل القوى صاحبة المصلحة في التحرك . فماذا كان ردها ؟

● بالنسبة لسنتي الكفاءة : اصدر مجلس الوزراء مشروع قانون بالغاء الكفاءة. كيف ذلك؟ زاد سنوات التدرج ، فاصبحت ثلاثة ،وادخل مواد الكفاءة التي لم تعرف بها، الى البرنامج.. بهذا الشكل تظن الدولة انها ارضت الطلاب وأرضت النقابة . فلا الطلاب ولا النقابة استجابا . لكن من طرفي نقيض : الطلاب ، باستثناء اللجنة التنفيذية ، رفضوا المشروع الذي يكرس الكفاءة عمليا . اما النقابة فاصرت على السنتين . وهي لعدم ثقتها بقدرة الدولة بشكل كامل على الحد من المنتسبين تسعى لان تضع التدابير تحت ادارتها ورقابتها المباشرة . مما يفسر خلافها مع الحكومة وتهديدها بالاضراب ، كما يفسر قرار النقابة مع النواب المحامين (!) برفض المشروع .

● بالنسبة لقضية التعاقد ، جاء قرار مجلس الوزراء تحفة ثمينة : الغاء التعاقد مع مدرسين واساتذة في وزارة التربية الوطنية الا في حالة الضرورة القصوى مرة أخرى تجزئة للمشكلة ، هروب من مواجهتها بحل جذري (ما هي الحالة القصوى هذه ؟)

● أما بالنسبة لباقي الحلول ، فقد حلها مجلس الوزراء كلها اذ عين عمداء اصيلين في الكليات (وعدت الدولة ، تفهمت قضايانا ، فولد الفار بعد تمخض الجبل !)

هذا رد الدولة المباشر ، ياتي ليجزأ المسالة المترابطة : لا رأي بالنسبة لتعيين الخريجين (عفوا ، وعد من وزير التربية بتعيين خريجي كلية التربية لهذه السنة – ماذا عن خريجي العلوم والاداب – دون أي مرسوم في ذلك ، لن نضلل بالوعود ، ففسان تويني قبل ابو حيدر سبق أن وعد بالتعريب والتعديل وظل الوعد وعدا) أي بالنسبة لتوسيع الملاك التعليمي .

هذا هو الرد المعلن ، اما بالنسبة الى باقي تحركها فهو قد اتخذ خلال الاسبوع الماضي طابعا مثلثا : استعمال الازلام لاجهاض التحرك ، والقمع الوحشي ، والدجل الاعلامي .

– استعمال الازلام : فقد حركت الحكومة الدمى باتجاه خنق فعالية التحرك الطلابي ، وقد أمنت لهذا الغرض اناسا يجيدون تمثيل دور كلب الحراسة (حراسة مصالح الدولة) ، فاذا باختيارها يقع على حسن مشرفية « الثوري الكبير » و « المجاهد الاكبر » و « المناضل المقدام » ، الذي تمتع في الجامعة اللبنانية برصيد في بعض الاوساط الطلابية ، والذي ارتبط اسمه ببعض التحركات في الجامعة ، جاء « معاليه » كما عبر بوضوح : « لا لتنفيذ مطالبكم بل لاشرح لكم معطيات الوضع».. اي ليقول للطلاب أن الدولة لن تعطي اكثر مما أعطت (عميد اصيل) فالاعتمادات غير كافية . ثم تابع حديثه قائلا : « أن الضغط يؤدي الى نيجة شرط أن يكون المركز المضغوط مرنا ، لاننا اذا ضغطنا الحجر فلن نصل الى شيء » (أي اذا ضغطنا على الرجعيين نصل ، أما على الصف « الوطني » فمعذرة من ذلك بمعنى اخر لا تضغطوا على صائب سلام وحسن مشرفية كلاهما حجر ، لن يتراجع) .

ويتابع روايته فيقول : « اما لجهة الخريجين ، أن بكل مدرسة رسمية في لبنان حاجة الى عدد معين من الاساتذة ، ولو كان عدد الخريجين مساويا لذلك الذي تمثله حاجة المدارس لما كانت هناك مشكلة » (هنا الفصاحة الثورية ، ولكن يا معالي الوزير الم يطالب الثانويون والجامعيون بتوسيع الملاك وفتح ثانويات جديدة ، معذور فقد تامنت لك الدراسة وتخرجت « دكتورا » فلماذا يتعلم الكادحون ؟)

ونورد اخيرا على سبيل المثال ما تابع حديثه به : « اما مشكلة ايجاد العمل بعد التخرج فشخصية ، على الطالب السعي الى حلها بنفسه » (بريد معالي الوزير أن يقنعنا بان ايجاد العمل هو شطارة ، ولكن يا سيدنا من هو الشاطر على التوظف : ابن الوزير ، خريج الجامعات الاجنبية ، عفوا، انك وزير ، من هنا تكلمت)

ان تحرك الدولة ، او ازلام الدولة يهدف الى تخدير الطلاب وتصوير المطالب وكانها معجزة ، على كل لم تضلل القاعدة الطلابية بهذا !.

– القمع الوحشي – وقد تجسد في ضرب السلطة للطلاب في تظاهرة يوم الاربعاء ، أي أنها ارادت ان تفهمهم انها لا تستطيع ان تعطيهم اكثر مما اعطت ، وان أي تحرك يخرج عن اطار المعقول (مطار بيروت الدولي قدس الاقداس) لا بد ان يوضع له حد .. فالطلاب نالوا حقوقهم . ان القمع جاء ليؤكد عجز الدولة عن الاجابة على القضايا الفعلية المطروحة ولم تعد تملك سوى منطق العنف والارهاب .

– الدجل الاعلامي – عبر الصحف التي تمهد لضرب الطلاب ، بكتاباتها حول طبيعة التحرك الطلابي الراهن .

الحركة الطلابية خلال التحرك

سنتناول في هذا القسم ثلاثة اتجاهات : اتجاه اللجنة التنفيذية ، القاعدةالطلابية، اساتذة الجامعة .

اللجنة التنفيذية : اذا كانت الدولة قد ردت على مطالبنا المطروحة بالمنطق المذكور ، فكيف قابلت اللجنة التنفيذية هذا الرد ؟

ليس مستغربا ان اللجنة التنفيذية لم تبد وجهة نظرها واضحة بالنسبة للردود (قد يكون ذلك من باب السرية في العمل) . ان تصرفاتها توحي بقبولها بالرد المطروح بالنسبة للكفاءة ، وقد صرح رئيس اللجنة التنفيذية ما مؤداه : ان قرار مجلس الوزراء ليس عمليا ، اي أنه لم يحل الى مجلس النواب بشكل قانون معجل مكرر . وهذا يعني انه اذا ما احالت الحكومة قانون تنظيم مهنة المحاماة على المجلس ، اقتنعت اللجنة التنفيذية بذلك . ولكن لا تعجبن لذلك اذا قلنا أن ارتهان تحرك اللجنة التنفيذية بمواقف الاتحادات الطلابية الاخرى هو الذي يحدد تصرفها : ليس من مصلحة اتحاد اليسوعية مثلا معارضة الكفاءة حتى النهاية ، وهو مستعد ان يسلم به وبوقف تحركه وقد ظهرت البوادر منذ الان حتى صدور مرسوم باحالته قانونا الى مجلس النواب .

أما بالنسبة لمشاريع الحكومة الاخرى فلقد اكتفت اللجنة التنفيذية بالاشادة الى عدم جديتها دون أن تحدد فعلا رأيها الصريح والمشاريع التي تقدمها هي بالمقابل ، وقد قدمت أكثر من مشروع اثناء مفاوضاتها ، التي ما زالت « سرية » .

على صعيد التحرك العملي ، توصلت اللجنة التنفيذية الى موقف بطولي (!) احتلال الكليات (قال احدهم : أن الاحتلال هو ظاهرة العصر) وقد تم الاحتلال من قبل بضعة طلاب دخلوا الى مكاتب العمدة وجلسوا وراء الطاولات ، في حين كانت الكليات فارغة وتتحمل اللجنة التنفيذية مسؤولية فراغها ، فالطلاب الذين لا يشاركون في التقرير (الحق على الدستور) ولا يتاح لهم مجال مناقشة اللجنة التنفيذية وما سبقها ، لا يهمهم الحضور ولا يستهويهم الاحتلال ، وان استهوى القيادة .

ان طرح احتلال الكليات كخطوة تصعيدية ما هو الا تضليل واضح تريد اللجنة التنفيذية ان تلهي الطلاب به ، انه خدمة

— البقية على الصفحة ١٥ —

الحكم يلوح بانتخابات بلدية مقبلة

البلديات وسيلة سياسية بيد الحركة الشعبية

يبذل الاقطاع السياسي منذ عودته الى الحكم ، المحاولات لاسترجاع نفوذه واعادةتوزيع المغانم والمكاسب بعد أن استبعد ، منذ عام ١٩٥٨ ، عن مراكز السلطة الفعلية والادارات والمؤسسات العامة والمحلية . ومن الطبيعي أن يكون حكم فرنجية ، المستند في مجيئه على هذه القاعدة ، مضطرا لتصفية الارث الشهابي، واتاحة الفرصة للزعامات السياسية التي اضطهدت في السنوات الماضية ان تستعيد انفاسها وتوطد اقدامها في المراكز التي تتيح لها الحصول على نصيبها من الارباح في مختلف المجالات .

واذا كانت الحكومة قامت بمحاولات عديدة لتصفية الارث « ضرب سلطة المكتب الثاني – تشكيلات الجيش والدرك – مداهمة محلات القمار – مواقف السيارات – مداهمة غرفة التجسس الخ » ، فان الدعوة لانتخابات بلدية جديدة ووضع مشروع قانون جديد للبلديات ياتي في سياق هذه المحاولات وفي صلب سياسة رئيس الحكومة لتطمين النواب وارضائهم بعد أن أصبحت حكومته مهددة بسحب الثقة . وفي سنوات حكم الشهابية اجريت انتخابات بلدية مرة واحدة امنت لها مجالس ولجانا مؤيدة ثم كانت عمليات التمديد هدفها لابقاء مجالس البلدية المؤيدة على وضعها الحالي واجبار المجالس الاخرى لتاييد الادارة عن طريق التهديد بتطبيق سلطة « الوصاية» التي يمارسها القائمقام – المحافظ او وزير الداخلية والتهديد بالحل . كل ذلك يدخل ضمن اطار السياسة الشهابية الهادفة الى تقليص نفوذ الاقطاع السياسي وربط كافة المناطق بالادارة الشهابية واجهزتها مباشرة . وبهذا تحول رؤساء البلديات بغالبيتهم الى ازلام للمكتب الثاني ومنفذين للسياسة الشهابية واهدافها . لذلك فان الانتخابات البلدية تؤمن مجالس بلدية جديدة موالية للعهد الجديد يستخدمها النواب الموالون للتنفيع وكمفاتيح انتخابية . كما أنها عملية « تطهير » اخرى لبقايا ممثلي الاجهزة الشهابية ومرحلة لا بد منها من التهيئة لاجراء انتخابات نيابية تؤمن اكثرية موالية للرئيس فرنجية .

– ماذا تمثل قوانين البلديات وانتخاباتها على الصعيد الفعلي ؟! اذا كانت المجالس النيابية ، كمجمع للزعامات الطائفية والمحلية، قد كرست نمطا من علاقات التبعية التي تشد الجمهور الانتخابي وتضبطه عن طريق ما تقدمه من منافع شخصية للمتنفذين ، فان المجالس البلدية هي جزء من النظام البرلماني اللبناني ووسيلة لاعادة تكوين الروابط التي تشد السكان بالزعامات السياسية والطائفية في البرلمان والادارة . اذن فهي تلعب دور منظمة الدولة المحلية وتخضع من ناحية لنفس مقاييس الانتخاب والترشح وتشكل من ناحية اخرى مركز التناقض الرئيسي السياسي بين مصالح السكان والاقطاع السياسي واتباعه من الازلام والوجهاء .

فالانتخابات البلدية تتحكم فيها نسبيا قواعد وشروط الانتخابات النيابية ، وليست المصالح الاساسية لغالبية السكان هي المقاييس التي تعتمد لانتخاب هذا او ذاك ، فتبقى الاعتبارات العائلية والوجاهة والارتباطات الشخصية هي المحرك الاساسي الى حد كبير لاية انتخابات بلدية . ثم ان قانون الانتخابات البلدية ليس الا اداة في يد الطبقة الحاكمة ومن صنعها تستخدمه لاعادةتمكين سلطتها والاحتفاظ بالعلاقات التقليدية لابقاء الجمهور الانتخابي اسير الوصاية والتسلط والتبعية . فالمادة٦٥ من القانون ترهن قبول اي مرشح للمجلس البلدي بموافقة القائمقام او المحافظ . وهنا تفقد الحرية الانتخابية معناها فالقائمقام يقوم بدور تصفية جميع العناصر « غير المرغوب فيها » ويبقى له وحده حق تعيين الاسباب وقبول ترشيح من ترضى عنهم الدولة من ممثليها المحليين ومنفذي اوامرها ، اتباع الاقطاع السياسي وابناء العائلات وازلام العائلات وازلام النواب الذين يمثلون حاليا اكثرية رؤساء البلديات في لبنان . ولم يكتف القانون بفرض هذه الوصاية على المرشحين بل يكملها بتكريس تبعية ادارة البلدية للادارة العامة في الدولة ويضرب اية صلاحية تتمتع باستقلالية نسبية تمكن تحقيق بعض المشاريع الحيوية والضرورية ولا يسمح لرئيس البلدية ان يتصرف باكثر من مبلغ ٥٠٠ ليرة او الف ليرة وجميع القرارات لا تعتبر نافذة الا بموافقة سلطة « الوصاية » .

والوجه الثالث لوصاية الادارة على البلدية يتميز بالتناقض بين المهام البلدية التي يحددها القانون وبين امكانية تنفيذ هذه المهام التي تخضع لتمويل صندوق البلدية ومصادر هذا التمويل اذ ان مصادر التمويل الذاتية لا تكفي للقيام الا ببعض المشاريع الصغيرة الهامشية، بينما تخضع المشاريع الحيوية والرئيسية لوصاية ادارة الدولة التي تمولها بشكل اساسي مع مساهمة جزئية من مالية البلدية . وهكذا تبقى المشاريع في مناطق البلديات خاضعة لوصاية الدولة وبالتالي لما يتناسب مع مصالح الاقطاع السياسي ويخدم مصلحة وتوسع الرأسمالية اللبنانية .

– ما هو الدور الذي تقوم به البلديات بعلاقتها مع السكان والنواب وازلامهم ؟

ان البلديات في المدن والقرى تقوم بدور السلطة المحلي الذي يفترض أن يمثل مصالح السكان وحاجاتهم الاجتماعية في وجه نظامقائم على الاستغلال لصالح الاقطاع السياسي والبورجوازية . لكن واقع الامر ان علاقة البلديات بالسكان مبنية على تناقض بين مصلحة مجموعة السكان وبين ما تقوم به من عمليات التنفيع خدمة لمصالح النواب واتباعهم ومفاتيحهم الانتخابية . ويبدو واضحا الدور المتناقض الذي تؤديه اذا ما قارنا بين مداخيلها ومصادر تمويلها وبين مجمل النفقات والمصاريف هذا من جانب وبين المهام التي يحددها القانون والمهام الفعلية التي تنجزها وتنفذها .

تتألف ميزانية البلديات من بابي النفقات والواردات ولا تختلف كثيرا عن موازنة الدولة اذ ان الطابع الغالب هو تحمل الاكثرية الساحقة من السكان مهمة تغذية خزينة الدولة ، بينما تنعم الطبقة الحاكمة بتغذية مصالحها واهدافها بما لها من صلاحية الانفاق ، لذلك فان ميزانية البلديات – كما يتبين من دراسة صادرة عن وزارة التصميم – تتكون مداخيلها بشكل اساسي من الضرائب والرسوم المباشرة وغير المباشرة ، التي تطال الفئات الكادحة والفقيرة أكثر من غيرها . ويظهر هذا اكثر وضوحا في بلديات المدن الكبرى وضواحيها اذ ان القسم الاكبر منها : رسوم بيوت السكن واماكن التجارة ونسبة مئوية من رسوم الماء والكهرباء والبريد ورسوم اخرى مالية . وبينما تحصل هذه الرسوم بكاملها من العمال والمستخدمين والحرفيين والبورجوازية الصغيرة ، تعفى منها الجمعيات الدينية ومدارسها الخاصة « المقاصد والمعازارية واليسوعيات » والمؤسسات التابعة لها كما تعفى المستشفيات الخاصة رغم الارباح الطائلة التي تمتصها من الاهالي بالاضافة الى عمليات التلاعب والسرقة في جباية الرسوم من عملاء الادارة واصحاب النفوذ والسلطة .

ان الاموال التي تحصل من السكان لا تصرف في المجالات التي تخدم مصالحهم وتؤمن ضرورياتهم وانما تذهب بمجملها الى رواتب واجور ويصرف قسم منها على النفقات الادارية ونفقات تعيين موظفين ازلام وعلى هبات ومساعدات اجتماعية للاشخاص والمؤسسات الدينية والخاصة بالاضافة الى ضروب السرقة والاحتيال التي تتم من عمليات تلزيم النفقات الادارية والمشاريع المحلية من طرقات وساحات وغيرها . ليست الحاجة الفعلية في البلديات والكبرى خاصة لعدد كبير من الموظفين والمستخدمين كما هو الحال وليست الرواتب المرتفعة التي تعطى لهؤلاء سوى وسيلة بيد الزعيم السياسي او النائب لشراء الازلام والمحاسيب وعائلاتهم واستخدامهم في العمليات الانتخابية لتأمين نجاحه وحيازته على مركز في السلطة .وليس باب النفقات والمساعدات الاجتماعية سوى مجال اخر لتنفيع الازلام والمفاتيح الانتخابية والكتل المؤيدة التي تعمل في الجمعيات والاندية والمؤسسات الثقافية والاجتماعية . وما رصدته بلدية طرابلس – ٢٠ الف ليرة لشراء كتب مدرسية توزع على الطلاب وتلزيمها لقبضاي محلة من جماعة « الافندي » وبالتالي توزيع الكتب على تكتل طلابي تابع للمخابرات والاقطاع السياسي وما مشروع الخمسين الف ليرة ايضا كمنح دراسية وزعت على ابناء البورجوازية الطرابلسية وحلفاء الاقطاع السياسي الانتخابي وتنفيعات اخرى ، كلها ليس لها سوى دلالات سياسية واضحة : فالزعماء السياسيون البيروتيون والطرابلسيون وخاصة صائب بك والافندي يستخدمون اموال البلدية لاغراضهم السياسية والانتخابية وارضاء ورشوة مفاتيحهم وحلفائهم الانتخابية .

أما المهام المحددة للبلدية فكثيرة ومتعددة : تخطيط البلدة وانشاء الشوارع والساحات – الشؤون الصحية العامة والمجارير – المياه والانارة – المسالخ وتنظيم ادارتها – المواصلات تنظيم بيع المواد الغذائية وتسعيرها – اعمال الاسعاف والاغاثة – انشاء المدارس ودور الحضانة والمهنيات – المساكن الشعبية – المستشفيات العمومية والمستوصفات – المكتبات العامة – برادات حفظ الفاكهة والخضار . لكن المهام التي تقوم بها جزئية وهامشية ومنها مشاريع الطرقات والجنائن والساحات وتنظيم وسائل المواصلات وتبقى المشاريع الاساسية (المدارس – المستشفيات – تسعير المواد الغذائية – برادات الفاكهة) حبرا على ورق وخاضعة لسياسة الدولة العامة التي تربطها بما يتوافق مع مصالح من تمثلهم من الاقطاعيين السياسيين والبورجوازية التجارية . وفي بلديات بيروت والمدن وضواحيها التي تضم أكثرية سكان لبنان يبرز من خلال مشاريع الانفاق والاجور تناقض اساسي وهو بطابعه سياسي هادف الى خدمة الذين يشكلون القاعدة الانتخابية الاساسية واهمال النازحين وهم الغالبية الذين لا يتمتعون بحق الانتخاب ولا الترشيح في اماكن سكنهم وعملهم . ان مجمل المشاريع التي تنفذها هذه البلديات تقوم في الاحياء الرئيسية حيث السكان الاصليون بينما تبقى الاحياء الاخرى التي يسكنها النازحون من الريف والقرى المجاورة متخلفة جدا عن الاحياء الرئيسية كما أن فئة كبيرة من اجراء هذه البلديات وخاصة التنظيفات وهم بغالبيتهم من الجنوب والبقاع لا تهتم البلدية باحوالهم المعيشية واجورهم لانهم ليسوا اصواتا انتخابية ولا يراقبون اعمال البلدية وقراراتها في الوقت الذي تجبى منهم مختلف الضرائب والرسوم تحت طائلة الانذار والتهديد بالحجز .

وليست بلديات بيروت وضواحيها (سن الفيل – برج حمود – الدكوانة – الشياح – الغبيري) الا دليلا صارخا على التناقض بين مصلحة السكان الاصليين والمتنفذين منهم ومصلحة النازحين من قرى الجنوب والبقاع والمناطق الاخرى .

من الدور الذي تلعبه البلديات وما يمثله قانون الانتخابات البلدية وقانون البلديات العام ، رغم كونها السلطة المحلية في القرى والمدن ، لا تزال خاضعة لوصاية الادارة من حيث مقاييس الترشيح والانتخاب ومن حيث القدرة على تنفيذ القرارات وانجاز المهام . وهي تعكس طبيعة النظام اللبناني القائم على الاستغلال . واذا كان مشروع القانون الجديد خفف ولو نسبيا وصاية الادارة على البلدية بحيث اصبح للمجلس البلدي امكان صرف مبلغ ١٠٠٠٠ ليرة دون موافقة القائمقام ومبلغ ٥٠٠٠٠ بموافقته وما فوق هذا المبلغ بموافقة المحافظ ، فان هذه الخطوة رغم كونها مجالا اوسع يمكن الاقطاع السياسي المحلي واتباعه من التصرف بمبالغ اكبر لاغراضهم ، تعتبر خطوة باتجاه استقلالية نسبية للمجالس البلدية في مجال القيام بالمشاريع الهامة من مناطق وجودها .

ان المهام المحددة للبلديات بالاضافة الى مهام اخرى كالتعاونيات الزراعية مثلا خاصة في الريف ومناطق زراعة الخضار والفاكهة ، تبقى مهاما لا يمكن تنفيذها اذا لم تتمتع البلديات بالاستقلالية التامة من حيث تمويلها الكامل

— البقية على الصفحة ١٥ —

في معمل قصارجيان لصب المعادن :

الادارة تتحايل على العمال ، لكن العمال هم الأقوى

يعاني العمال في معمل قصارجيان لصب المعادن ، من ظروف عمل قاسية جدا . فالمعمل الذي يضم اكثر من ٥٠٠ عامل ، قسم كبير منهم سوري ، ينتج ادوات صحية وتجهيزات منزلية معدنية . وصب المعادن المستعملة في انتاج الادوات يتم في فرن ضخم مرتفع الحرارة ، يتحول الى جحيم في الصيف .

ويتعرض العمال لامراض متعددة بسبب الغبار المنتشر في القسم . كما يتعرضون للحروق الخطرة . ولا يحترم المعمل تحديد قانون العمل لساعات العمل : فهو يفرض على العمال ان يعملوا ٨ ساعات ونصف يوميا ، بدل ٨ ساعات .

وليس في مقابل اخطار العمل اية حماية : فلا شيء يحمي عمال معمل قصارجيان من نار الفرن أو حرارة المعادن ، او يحمي أصابعهم من الالات القاطعة والحادة في قسم الجلخ .

هذه هي ظروف العمل العادية عند قصارجيان : انها ظروف استغلال اي صاحب عمل لعمال . لكن محاولة قصارجيان عصر العمال لا تعرف حدودا . وهو يستغل اية مناسبة للحصول على أرباح جديدة ، على حساب « عماله » طبعا . وهذا ما حدث اخيرا .

تحايل قصارجيان على القانون

فقد قام صاحب المعمل بنقل معمله من كرم الزيتون الى وادي شحرور . وكان هذا الانتقال مناسبة لـ « تجديد » ادارة المعمل . وهذا التجديد خدعة : فقد ادخل صاحب العمل ابنته وزوجها ، مع شخصين اخرين ، الى ادارة المصنع . كان المكان الجديد ، والادارة الجديدة ، فرصة لاعتبار العمال ايضا عمالا جددا ! هذا بينما قضى معظمهم مدة تتراوح بين ٥ و ١٠ سنوات .

لماذا اعتبر اوهانس قصارجيان عماله القدامى عمالا جددا ؟

اذا كان العمال جددا ، قانونيا ، استطاع رب العمل التهرب من عدد من المكاسب التي يعطيها الضمان للعمال الذين قضوا عددا من السنوات في العمل : اجرة ايام التعطيل بسبب المرض للذين انقضت سنتان عليهم في المصنع الواحد .. هذا المكسب الاساسي ، يريد قصارجيان ان يحرمه للعمال ، حتى لا « تنقص » ارباحه التي يجنيها من ارهاقهم .

هذه المؤامرة ليست الوحيدة في هذا المصنع الكبير المعروف باستغلاله .

عندما انتقل المعمل من كرم الزيتون الى وادي شحرور ، وبسبب البعد بين مكان السكن ومكان العمل الجديد ، اضطر صاحب المعمل لان يدفع للعمال ٥٠ قرشا يوميا كلفة انتقال . وذلك كي لا يضطر عماله للتخلي عن العمل عنده . لكنه عاد منذ فترة بسيطة ، وخفض القروش الخمسين الى اربعين . ولم يكتف بذلك : فقد يحسب الاربعين قرشا زيادة غلاء معيشة ! ويتهرب ، بذلك من دفع نسبة ٣٫٨٥ بالمئة التي يفرضها القانون على اصحاب العمل .

رد العمال ونهرب النقابة

لكن قصارجيان لم يجد في وجهه عمالا مستسلمين .

كان رد العمال الاول أن رفضوا التوقيع على الوثيقة التي تعتبرهم من العمال الجدد ، وتحرمهم من سنوات العمل ، وبالتالي من تعويض التعطيل بسبب المرض .

ولم يكتفوا بالرفض . بل رفعوا مطالب اخرى ، الى جانب رفضهم :

١ — زيادة الاجور بنسبة ٥ — ١٠ بالمئة

٢ — دفع زيادة غلاء المعيشة ، اي الـ ٣٫٨٥ بالمئة التي يفرضها القانون

٣ — الاستمرار في دفع ٥٠ قرشا ، اجرة انتقال الى المعمل الجديد ، البعيد ، وعدم اعتبارها زيادة غلاء المعيشة كما يريد قصارجيان .

حمل رئيس نقابة عمال الميكانيك ، التي ينتمي اليها عمال معمل قصارجيان ، المطالب وطلب من ادارة المعمل تنفيذها . وكالعادة ، قابلت الادارة مطالب العمال باعذار سخيفة ، واهية ، لتبرر رفضها لتنفيذ مطالب العمال .

فكان رد النقابة أن وجهت دعوة الى العمال لحضور اجتماع في النقابة ، تناقش فيه مطالب العمال ووسائل تحقيقها : فلبى الدعوة ١٠٠ عاملا .

عندما عاد العمال ، في اليوم التالي للاجتماع النقابي ، الى عملهم ، عاقبت الادارة العمل النقابي بطرد عاملين اثنين . كيف اختارت الادارة العاملين ؟ اختارتهما من بين العمال الواعين الذين ناقشوا مطالبهم في اجتماع النقابة ، وطالبوا بالنضال من اجل تحقيقها .

لكن النقابة التي استجابت لمطالب العمال ، عندما كان الامر مجرد مطالبة ، تخلت عنهم عندما لجأت الادارة الى ضرب العمال : الى طردهم .

العمال وحدهم يدافعون عن مصالحهم

لكن هل انتهى الموضوع ؟

طبعا لا .

فاستغلال قصارجيان لم يتوقف ، ولم يتوقف تحايله على القانون . فهو ما زال يريد ان يفقد العمال حقوقهم الناتجة عن سنوات العمل . وهذا ما يرفضه العمال .

وهو ما يزال يتهرب من دفع الزيادة القانونية لغلاء المعيشة . وهذا ايضا يرفضه العمال .

لجأ العمال الى النقابة التي تنطق رسميا باسمهم . لكنها اكتفت بمقابلة الادارة والدعوة الى اجتماع . وهذا لا يكفي . عندما تطرد الادارة عمالا واعين فهي تحاول ان تقضي على وعي العمال كلهم ، تحاول ان تخيفهم .

لكن العمال يستطيعون كسر كلمة الادارة . يستطيعون ذلك اذا عملوا بصبر ، وحذر ، على أن يؤلفوا من بينهم لجانا صغيرة ، وعديدة ، تستطيع الوقوف في وجه الادارة . فسلاح العمال هو وحدة صفهم ، وتنظيمهم . عندما تتم هذه الوحدة ، ويتم هذا التنظيم ، يكون العمال هم الاقوى .

مقياس قوّة الحركة الجماهيريّة قوّة إتساعها وتنظيمها

يوم الخميس ، في ٤ اذار ١٩٧١ ، حدث اشتباك في « مدرسة الاداب العليا » — الجامعة الفرنسية — بين عناصر من خارج المدرسة ، وبين طلاب يمينيين ، من الوطنيين الاحرار . وكان الاشتباك الثاني من نوعه . فقد سبقه ، يوم الاربعاء ، تصدي اليمينيين لطالبين ، من المدرسة ، كانا يوزعان بيانا للجنة الطلابية يعلن رأيا في الاضراب الجامعي العام . وقد حاول اليمينيون منع الطالبين من توزيع البيان ، باستعمال التهديد والضرب .

هذان الحادثان ، حلقة من سلسلة صدامات بسيطة لم تتوقف هذه السنة . وقد اتت على أثر بعض المناوشات التي حدثت في الجامعة اللبنانية ، بين العناصر اليسارية نفسها .

ان تكرار هذه الصدامات ، اكانت بسيطة ام خطيرة ، يتطلب موقفا واضحا ، لا التباس فيه .

من الطبيعي أن يحاول اليمين الطائفي استعمال العنف في قمع حركة ديمقراطية ، يشكل اليسار قوتها الطليعية . فاليمين الطائفي الحاكم ان في مقاعد الحكم او في صفوف النواب والمؤسسات الحزبية والدينية ، لا يملك ردا على اتساع حركة الجماهير ومطالبها . فهو مهدد في عقر داره : في قواعده التي بدأت تتفسخ . وهو يستعمل عصاباته وسلاحه كلما ازداد هذا التفسخ في مناطق نفوذه التقليدية .

وهذا ما بدا بوضوح كامل في الاسبوعين الماضيين . في مواجهة حركة مطلبية واسعة ، تضم العمال والطلاب وفئات كادحة من البورجوازية الصغيرة ، لم تملك السلطة الا التضليل والكذب والهرب . وزاد في صعوبة وضعها ان حركة كالحركة الطلابية ، تنتمي قياداتها الرسمية الى اليمين ، تتمسك بحيادها ويصعب أن تلصق بها الاشاعات التقليدية .

رغم ذلك ، لم يمتلك اليمين الطائفي نفسه . فأطلق بيار الجميل ، زعيم ميليشيا الكتائب ، تصريحات هي تحريض على الحركة المطلبية وعلى اليسار . فاليمين الحاكم لا يستطيع التصدي للحركة الجماهيرية مباشرة . لان تصديه المباشر يعني تخلي قواعد واسعة ، يخدعها ، عنه . يعني انقلاب فئات عمالية ومثقفة وبورجوازية صغيرة كادحة ، عليه وعلى سياسته ، وفضحها لتمثيله الطائفي والمحلي على حساب مصالحها .

الاستنتاج الاساسي هو أن اتساع هذه الحركة ، على اساس واضح ، هو مهمة القوى الديمقراطية الوطنية . الجواب على أزمة الحكم الحالية هو دفع قوى متزايدة الى أن تنضم الى الحركة المطلبية . ويتم ذلك بمشاركة طليعة القوى الديمقراطية الوطنية في الحركة ، وبتقديم برنامج واضح لها ، وباستخلاص تنظيم يسمح لاوسع الفئات بالتوجيه والمراقبة والمحاسبة .

هذه هي مهمة طليعة الحركة المطلبية الان . وهي جوابها على استفزازات اليمين ، في اي مكان كان وفي اي ظرف ، طوال هذه المرحلة . لان استفزازات اليمين ، أكانت نتيجة تخطيط ام لا ، هي وسيلته الان لتحويل مركز الثقل في الحركة المطلبية . فاذا استجابت عناصر وطنية للاستفزاز ، نجح اليمين في اصطناع المشاكل وشق الصف المطلبي لاسباب واهية . وهذا سهل في حركة ما زال قسم كبير من فئاتها مترددا ، وهو لم ينتقل الى موقع المطالبة الا حديثا . أي انه ما زال اسير علاقاته السياسية المستمرة ، علاقات تتناقض مع موقفه المطلبي الذي لا بد أن يدفعه الى مواجهة سياسية مع الحكم .

ان التصدي المباشر ، العنيف ، الان ، للعصابات اليمينية خطأ سياسي فادح . فهو يكشف عن موقف بدائي ساذج من الصراع السياسي الحالي : لانه يظن أن المواجهة تتم اساسا في مجال الصدام المباشر . بينما من الواضح ان الهدف من الصدام المباشر هو حجب المعركة الفعلية وحجب مجالها الفعلي ، الذي هو الصراع بين سلطة متآكلة ، تفقد يوما بعد يوم ركائزها ، وجماهير تتعرف على مصالحها وتبني وحدتها على اساس هذه المصالح .

وهذا لا يعني اطلاقا الضعف في مواجهة اليمين . فقوة الحركة الجماهيرية هي في اتساعها وتنظيمها وتماسك تحالفها . وليس في مظاهر اخرى .

«الأخبار» تردّ على «الحريّة» :

كيف "يفبرك" خصم يسهل الردّ عليه

لم تنته بعد ، حلقات « البحث التحليلي » عن « واقع الضمان الصحي ، وافاقه » ، الذي تنشره « أخبار » الحزب « الشيوعي » منذ ٢١ شباط الماضي . لكن الجريدة كانت قد تطرقت في الحلقتين الاولى والثانية الى الجزء الاهم من البحث : معركة الضمان الصحي ، نتائجها الاقتصادية والسياسية ، المخاطر التي تتهدد مكسب الضمان الصحي ، حملات « اليسار المغامر » عليه ، وتشكيكه بانتصار الطبقة العاملة ، وما يعدمه ذلك من فوائد كبيرة للبورجوازية في حملتها لضرب هذا المكسب « حتى بوضعه الراهن » .

ابتداء من الحلقة الثالثة ، تبين بوضوح ان الاستطراد الذي تتعمده الاخبار لا يقصد به استكمال « النقاش » ولا تناول المسائل المحددة التي طرحتها « الحرية » في تقييمها لمعركة الضمان الصحي ونتائجها ، بل ايجاد سبيل للخروج من مأزق هذه المسائل المحددة بالذات . ولا غضاضة في أن يكون مفتاح هذا السبيل ، عملية تزوير من الطراز الرديء جدا . طراز مبتدئين في الكار .. : فانطلاقا من « مفهوم الحرية » .. « الذي جرى اختباره مرارا عديدة هذا العام » (١) والذي « يتلخص في اعتبار ان تحقيق اي مطلب اقتصادي هو تجديد للنظام ، وان التسييس يعني رفع شعار اسقاط النظام الى جانب كل مطلب » . انطلاقا من ذلك ، بدأ كاتب البحث منذ الحلقة الثالثة مجادلة لا شك أنها قد تستغرق كل ما تبقى من الحلقات ، (ربما الى أن يتجمع من الكلام ما يملأ كتيبا ..) تنصب كلها على دحض هذه المفاهيم ، والتأكيد بالحجة والنص على « اهمية النضال الاقتصادي » .. الخ .

هذا الاتجاه في البحث ، يجعل افتراض « تكامل » في النقاش امرا غير ذي موضوع بالطبع ، ويعفي الرد ، بالتالي ، من شرط اكتمال حلقاته .

كيف تقيم « الاخبار » معركة الضمان الصحي ؟

تقدم جريدة الحزب « الشيوعي » لبحثها ، بتعريف موجز لمعركة الضمان الصحي ، يلخص بوضوح تقييمها النهائي له ، فالضمان الصحي « انتصار كبير » لانه وضع موضع التنفيذ « بعد اقرار تعديلات الحركة النقابية الموحدة عليه » . أي ان القانون كما أقر وكما يجري تنفيذه لا يشكو من نواقص هامة تنقص من قيمة المكسب ، وبالتالي لا يثير مهاما سياسية محددة تفترض استمرار المعركة وضرورة استكمالها انطلاقا من مقدمات فعلية هي ما تم حتى الان . هذا الاستنتاج لا يساق اعتباطا . بل تؤكده « الاخبار » عندما تغفل اغفالا تاما حتى مجرد الاشارة لاستبعاد تعويض المرض ، والعقود الخاصة ، وتكريس مصالح المستوردين والصيادلة .. (والتطور الاخير لا ترى فيه الاخبار غير « محاولة » يقوم بها المستوردون بعد أن « ضرب الاتفاق مصالحهم الطفيلية » ..) ..

اذا كان القانون ، اي الحصيلة الاساسية لمعركة الضمان الصحي ، لا يثير مسائل سياسية تنبع منها مهام نضالية مباشرة ، كما ترى « الاخبار » ، فان تطبيق الضمان الصحي بحد ذاته يكشف مع ذلك عن بعض « الثغرات » : نقص الادوية بعد فشل مناقصات الصندوق (٢) ، نقص المستشفيات الحكومية ونقص التجهيزات . « عزوف » (!) أصحاب العمل عن تسجيل اجرائهم ، ودفع الاشتراكات عنهم ، فساد « بعض » الاجهزة الادارية في الصندوق . مما يطرح مسألة « تأمين رقابة عمالية على سير العمل (؟) مدعومة بامكانيات وصلاحيات باتخاذ التدابير الفعالة للقيام بالاصلاحات اللازمة » (؟؟) .

لكن ماذا عن الخطر الذي يتهدد الضمان الصحي ؟ انه موجود ، تؤكد « الاخبار » : « ان البورجوازية الكبرى لم تفقد بعد الامل في امكانية عرقلة تنفيذ الضمان الصحي ، او على الاقل في السير بتنفيذه وسط الدروب الملتوية التي تتمكن فيها من أن تسلب بيد ما اضطرت للتنازل عنه بيد اخرى » . لكن كيف يتم ذلك ؟ هل يتم عبر استبعاد ايام المرض عن نطاق الضمان الصحي وارجاعها لسيطرة رب العمل وطبيب المؤسسة ؟ بفرض مشاركة العمال في المعجز ، ثم الامتناع عن دفع الاشتراكات عن الاجانب ، بتكريس مصالح المستوردين ، بالقيود الخاصة ؟ . المدهش ، ان « الاخبار » التي تهلع على مصير الضمان الصحي لا تذكر كلمة واحدة عن كل هذه التراجعات ، ما تراه « الاخبار » هو « ان البرجوازية سوف تستخدم ما تجمع في ترسانتها القديمة من اسلحة » . فقط ! .. « كما انها سعت وتسعى بالتأكيد للافادة من الحملات « اليسارية » الجديدة والقديمة لتوظيفها في مصلحتها » .

ترسانة البرجوازية القديمة : يتذكر الكاتب « المعلمي » كلاما قاله ابو عضل قبل سنتين يقترح فيه احد حلين : اما تلزيم الضمان الصحي للقطاع الخاص ، واما ترك الحرية للعامل بين الانتساب للضمان الصحي او الانتساب للمؤسسات الخاصة . في هذا الكلام يرى الكاتب محاولة لالغاء الضمان الصحي عبر اظهار الاقتراح « كمجرد تبديل شكلي في الجهاز الذي ينفذه » . بديع ! الغاء الضمان الصحي تحت ستار تبديل شكلي للجهاز الذي ينفذه . لم ير بشير هلال (الكاتب) العقود الخاصة التي ينطبق وصفه البليغ عليها تماما ، تذكر بشير في هذا الصدد ما قاله ابو عضل قبل سنتين : تلزيم الضمان الصحي للشركات الخاصة .

هذا عن « الترسانة .... القديمة » . أما الحملات اليسارية « القديمة والجديدة » . فهي تشكيك الطبقة العاملة بأهمية المكاسب التي يقدمها الضمان الصحي ، تضخيم الفروقات بين قطاعات العمال .. والتمهيد بالتالي لضرب المكسب « حتى بوضعه الراهن » .

كيف يقوم اليسار بتقديم الاسلحة للبرجوازية ؟

يقلب الكاتب صفحات « الحرية » فلا يرى سوى أن الاخيرة رغم اشادتها بالانتصار باديء الامر (وان كانت قد اعتبرته هزيلا على الصعيد السياسي) ، قد تدرجت بعد ذلك في تقييمها السلبي ووصلت الى حد الهزء « بحزب الطبقة العاملة » الذي اكد على تعابير الانتصار في وصفه .. لمعركة الضمان الصحي (تخفيف رشيق لما قصد فعلا بتعبير الانتصار الكبير : الاتفاق بين « ممثلي » العمال وارباب العمل والدولة ونتائجه على المكسب بالقياس لما كان مفترضا في وضع مختلف للحركة النقابية) .

لماذا « تدرجت » « الحرية » في تقييمها السلبي ؟ لا ترى « الاخبار » موجبا لابداء الاسباب التي ارتكزت عليها « الحرية » في احكامها ، ولا لنقاش المسائل التي أوردها هذا التقييم . انها تسجل فقط « التدرج السلبي » لان ذلك ، كما سيتضح ، كان شرطا أساسيا لاكمال عملية التزوير : بعد ما سجلته على « الحرية » (تقييمها السلبي) ، انتقلت الاخبار الى ما كتبته « النهار » و « البناء » من أن الضمان الصحي هو « اطالة لعمر النظام وتدجين لثورية العمال .. الخ » . ثم بضربة واحدة اليك الاستنتاج :

— « ان مجمل حجج الصحف الثلاثة تبدو متداخلة متشابكة الواحدة بالاخرى بشكل وثيق وهي تنطلق من منطلقين اساسيين :

أولا : ان تحقيق أي مطلب اقتصادي هو تجديد للنظام .

ثانيا : ان الحركة النقابية بخوضها هذا النضال تكون قد خدمت النظام . »

« تحليل » هذا أم شعوذه ؟

« الحرية » تدرجت في تقييمها السلبي .

« النهار » و « البناء » تعتبران النضال الاقتصادي تجديد للنظام (٣)

تداخل وتشابك ..

اذن ، « الحرية » تقول أن النضال الاقتصادي هو تجديد للنظام !!

كان تقييم « الحرية » لمعركة الضمان الصحي ، وللتراجعات التي مني بها هذا المكسب قبل بدء تنفيذه وبعده بقليل ، اطارا عاما لطرح جملة من المسائل الاساسية التي ينبغي لحلها ان يشكل جواب المرحلة التالية من النضال الطبقي واليساري في لبنان . أي ، الضمان الصحي كقاعدة لطرح مترابط لمشكلة الاستغلال الرأسمالي بمختلف جوانبها : شروط بيع قوة العمل ، واستخدامها ، وتجديدها . علاقة الاجور بكلفة المعيشة (الاسعار) . الصرف الكيفي . حرية التنظيم النقابي في المعمل ، مسألة قيادة النضال العمالي .. الخ . اي ان التقييم ، انتهى ، وكان لا بد له ان ينتهي ، بتصور لجملة المهام التي انفتحت مع الانعطاف الجديد في نضال الطبقة العاملة ، والتي تشكل عنصر استمرار هذا النضال بمستواه الجديد . هذه المهام ، بتعددها وترابطها ، بطابعها السياسي الواضح ، هي ما يشكل ، الان ، قاعدة توجه تنظيم عمالي ، وتركيزه على الطبقة العاملة اللبنانية وتشديده على عقد الصلات مع قطاعاتها وفئاتها . وهي امكانات ينبغي اغفالها تماما كي يغدو تصوير ما يحدث على انه « ركوب » محض لموجة مطلبية ، كما يرد الحزب « الشيوعي » ، من عليائه ، منذ اسابيع .

اذا كان الحزب الشيوعي « مضطر » لتزوير هذه المسائل وابتذالها كما سبق ، فلانها جميعا تقع في نهاية المطاف ، خارج النطاق الذي اختاره للعمل منذ ضرب الحركة العمالية الناهضة في بدء الخمسينات ، ولان مثل هذه المهام تفترض زحزحته (المستحيلة) عن الخط الذي اختاره في علاقته مع جماهير الطبقة العاملة ونضالاتها : يافطة عمالية هزيلة ، يدفع ثمنها سكوتا مطبقا عن وضع الحركة النقابية وقياداتها العفنة ، الاكتفاء من النضال بتبخير ما تقدمه السلطة (وان بضغط العمال) ، والبقاء ضمن حدود هذه الانجازات .. حفاظا على الشرعية المسكينة .

---

١ — في الكهرباء ؟ الجامعة ؟ الثانويين ؟ أم الغازية ؟

٢ — تتجاهل « الاخبار » ان الادوية التي تباع الان ليست الادوية التي اشتراها الصندوق والتي لم تنزل الى الاسواق بعد . وان الصندوق قد قرر على كل حال بيع الادوية التي استوردها مباشرة بسعر السوق السابق ودون أي تخفيض (راجع عدد « الحرية » السابق) .

٣ — لا حاجة للقول بالطبع أن منطلقا كهذا عدا عن طابعه التآمري والمنافق ، لا يقنع عاملا واحدا سليم العقل .



المفهوم اللينيني للديمقراطية المركزية

أ — المفهوم اللينيني لدور الحزب

يقوم المفهوم اللينيني لدور الحزب على المرتكزين التاليين :
اولا : التمايز والعلاقة بين الشروط التي تحكم انبثاق الوعي العمالي العفوي وتلك التي تحكم نشوء وتطور النظرية الاشتراكية .
ثانيا : التمايز والعلاقة بين حزب الطبقة العاملة وطبقته .

أ — النظرية الاشتراكية والطبقة العاملة .

ينبثق الوعي العمالي العفوي على أساس العلاقات الرأسمالية ، اي انه ينتمي الى حيز الصراع الطبقي داخل مجتمع تسوده علاقات الانتاج الرأسمالية . أما النظرية الاشتراكية ، فتنشأ وتتطور ضمن الظروف ووفق الشروط التي تحكم نشوء وتطور الايديولوجيات بشكل عام (أي انها تنتمي الى الحيز الايديولوجي من البنية الاجتماعية) :

« ... ان الاشتراكية ، بصفتها ايديولوجية صراع البروليتاريا الطبقي ، تخضع للظروف العامة التي تحكم نشوء وتطور وتدعيم الايديولوجيات ... انها تقوم على مجموعة المعارف البشرية ، وتفترض مستوى رفيعا من التطور العلمي ، كما تتطلب البحث العلمي الخ ..
ان المنظرين هم الذين يدخلون الاشتراكية الى صراع البروليتاريا الطبقي ، هذا الصراع الذي يتطور عفويا على أساس العلاقات الرأسمالية . »
(لينين — المؤلفات الكاملة — الجزء ٢٦ ص ١٦٢)

اذا كانت قوانين الحيز الايديولوجي من البنية الاجتماعية هي التي تحكم نشأة الاشتراكية وتطورها (وينبغي التذكير هنا بان الماركسية حصيلة عملية انتاج نظري كانت مواده الاولية الاقتصاد السياسي البريطاني والفلسفة الالمانية والاشتراكية الفرنسية) ، ما هو الوعي المتولد من التطور العفوي لصراع البروليتاريا الطبقي على أساس العلاقات الرأسمالية ؟ انه وعي ينشأ ويتطور ضمن ظروف ووفق شروط تحكمها ظروف وشروط هيمنة الايديولوجية البرجوازية بوصفها ايديولوجية الطبقة المسيطرة في مجتمع تسوده العلاقات الرأسمالية . وما حدود هذا الوعي سوى حدود الايديولوجية البرجوازية نفسها . ونسمي هذا الوعي الوعي النقابي :

« ان تاريخ جميع البلدان يبين ان الطبقة العاملة بجهودها الخاص وحده ، لا تبلغ سوى الوعي النقابي ، اي الاقتناع بضرورة الانتظام في اتحادات ، والنضال ضد ارباب العمل ، والسعي لاجبار الحكومة على اصدار التشريعات اللازمة ، الى اخره .
(لينين — ما العمل ؟ المؤلفات المختارة ج ١٠ ص ٤٨)

لنعرف بايجاز الايديولوجية البرجوازية لا من حيث العناصر المكونة لها ، وانما من حيث دورها الاجتماعي : ان الايديولوجية البرجوازية هي نظام من التمثلات تعيش البرجوازية من خلاله علاقاتها بظروف حياتها بما في ذلك علاقاتها بالطبقات الاخرى . انها نظرة الى الواقع تشمل هذا الواقع وتحجبه عن نفسها وعن الاخرين معا . ولها وظيفة اجتماعية مزدوجة : فهي ، من جهة ، تسمح للبرجوازية نفسها بان تتحول الى طبقة مسيطرة (اذ تبين لها ان العلاقات التي تقيمها هذه البرجوازية مع سائر الطبقات هي علاقات طبيعية ، ومشروعة ، فتبرر لها بذلك استغلالها وسيطرتها على سائر الطبقات) ، كما توفر من جهة اخرى ، استمرار استغلال البرجوازية وسيطرتها على الطبقات الاخرى اذ تفرض على هذه الطبقات الخاضعة لهذه السيطرة وهذا الاستغلال نظرة الى ظروف حياتها ، والى علاقاتها بالطبقة المسيطرة ، ليست كما هي هذه الظروف والعلاقات في الواقع ، ولكن كما تبدو من منظار الطبقة المسيطرة نفسها .

وبعبارة اخرى ، فان الايديولوجية البرجوازية هي « الاسمنت » الذي يلحم طبقات المجتمع الرأسمالي بعضها ببعض تحت هيمنة الطبقة البرجوازية . ذلك هو معنى موضوعة « البيان الشيوعي » الشهيرة التي تقول : ان الايديولوجية المسيطرة هي ايديولوجية الطبقة المسيطرة . ولذا يسعنا القول مع لينين ان « الوعي النقابي » هو الشكل الايديولوجي ، هو الوجه الايديولوجي ، لعملية الاستعباد الشاملة التي تمارسها البرجوازية على الطبقة العاملة . ذلك انه وعي لا تتجاوز حدوده العلاقة بين العمال وارباب العمل ، اي انه وعي يقصر عن رؤية شمول العلاقات المتبادلة بين الطبقات كلها :

« ما دام لا يسعنا التحدث عن بلورة الجماهير العاملة نفسها لايديولوجية مستقلة خلال سياق حركتها ، فالخيار الوحيد هو التالي : أما الايديولوجية البرجوازية ، واما الايديولوجية الاشتراكية . فلا طريق وسط بينهما (ذلك ان البشرية لم تتمخض عن ايديولوجية « ثالثة » فضلا عن أنه يستحيل ان توجد ، في مجتمع تتنازعه التناقضات الطبقية ، ايديولوجية لا طبقية ، او ايديولوجية فوق الطبقات) . لذا فالاستخفاف بالايديولوجية الاشتراكية باي شكل من الاشكال ، والانحراف عنها ولو قيد شعرة يؤديان الى تعزيز الايديولوجية البرجوازية . لقد كثر الحديث عن الايديولوجيات لكن التطور العفوي لحركة الطبقة العاملة يؤدي الى خضوعها للايديولوجية البرجوازية .. ذلك ان التطور العفوي لحركة الطبقة العاملة هو النقابية ... وما النقابية سوى استعباد البرجوازية للعمال على الصعيد الايديولوجي . »

(المصدر ذاته ، ص ١٥٦ — ١٥٧)

تنشأ النظرية الاشتراكية وتتطور ضمن حيز مستقل نسبيا داخل البنية المجتمعية التي يحكمها في نهاية المطاف الحيز الاقتصادي . والطبقة العاملة ، في حركتها العفوية ، لا تبلغ الا الوعي النقابي (وهو كما اسلفنا منوع من منوعات الايديولوجية البرجوازية في اوساط الطبقة العاملة) . لذا ينبغي ادخال النظرية الاشتراكية الى صراع البروليتاريا الطبقي . ينبغي تحقيق وحدة النظرية الاشتراكية مع الممارسة العملية للطبقة العاملة . ذلك ان الاشتراكية ليست مطابقة لمصالح الطبقة العاملة ، بقدر ما أن مصالح الطبقة العاملة تؤهلها لان تبني الاشتراكية . لكن ذلك لا يعدو كونه اعم مستوى من مستويات التمايز والعلاقة بين النظرية الاشتراكية وبين حركة الطبقة العاملة . فالاشتراكية هي نظرية صراع البروليتاريا الطبقي . اي انها تعبير ، على مستوى الحيز الايديولوجي ، عن ولادة البروليتاريا وعن صراعها مع البرجوازية . من هنا يكتسب القول بأن الماركسية هي « نظرية ممارسة » و « دليل عمل » كل معناه . والواقع ان كونها نظرية لممارسة ما هو بالتحديد الامر الذي يؤهلها لان تكون دليلا لعمل البروليتاريا أي لنضالها . وكونها نظرية ممارسة الطبقة العاملة ضمن سياق الصراع الطبقي الذي يشمل كل الطبقات ، هو بالذات الامر الذي يؤهلها لان تدخل صراع البروليتاريا الطبقي ، ولا تتحد معممارسة الجماهير الكادحة . لذا ، فان الاشتراكية ، وبتحديد اكثر الماركسية — اللينينية ، وان كانت تنمو بشكل مستقل نسبيا عن نمو صراع البروليتاريا الطبقي ، فانها لا تلبث ان تتحد بهذا الصراع بوصفها عقيدة الطبقة العاملة وسائر المستغلين . هذا في حين ان وجود الايديولوجية البرجوازية في صفوف الطبقة العاملة ما هو الا الوجه الايديولوجي لسيطرة البرجوازية على الطبقة العاملة ، ولاستغلالها لها . وليس ادل على كون الماركسية — اللينينية نظرية ممارسة من المثالين التاليين :

أ — ان مفهوم دكتاتورية البروليتاريا — وهو حجر الزاوية في نظرية الصراع الطبقي الماركسية — ما هو الا تنظير ماركس وانجلز لتجربة ثورات ١٨٤٨ في اوروبا . وكذلك فان مفهوم تلاشي الدولة تنظير لتجربة عاميةباريس عام ١٨٧١ .

ب — لبس مفهوم ازدواجية السلطة — وهو حجر الزاوية في نظرية الثورة عند لينين — والثورة الروسية الاولى عام ١٩٠٥ .

يقول لينين ان النظرية الاشتراكية قد انبثقت من النظريات الفلسفية والتاريخية والاقتصادية التي صاغها المثقفون ، اي الممثلون المثقفون للطبقات المالكة . لكنه يستطرد قائلا ان النظرية الماركسية في روسيا قد نشأت بشكل مستقل عن النمو العفوي لحركة الطبقة العاملة ، كنتيجة طبيعية حتمية للتطور الفكري في اوساط المثقفين الاشتراكيين الثوريين . ولما كان قد قال قبلا ان المنظرين هم الذين يدخلون الاشتراكية الى صراع البروليتاريا الطبقي ، يبرز السؤال التالي : اي نوع من المثقفين يتولون عملية الادخال هذه ؟ ونسارع الى الجواب : انهم مثقفون تخلوا عن مواقعهم الطبقية وانتقلوا الى مواقع الطبقة العاملة ، او هم عمال تحرروا من الايديولوجية البرجوازية . عند ذلك فقط يستحق هؤلاء واولئك تسمية المثقفين الاشتراكيين الثوريين . وهذا يسري بدون استثناء على معظم قادة ومنظري الحركة العمالية الثورية من ماركس وانجلز الى تشي غيفارا وكاسترو مرورا ببليخانوف ولينين وغرامشي وروزا لوكسمبورغ وكارل ليبكنشت وماوتسي تونغ وهوشي منه .

ينبغي تحقيق وحدة النظرية الاشتراكية مع ممارسة الجماهير الكادحة . ولكن لكي تتحقق هذه الوحدة ، ينبغي ان يكون ثمة نظرية . فممارسة الجماهير معطاة سلفا . لكن النظرية ، اذا كانت موجودة (كالماركسية بالنسبة لروسيا عام ١٩٠٢ ، او الماركسية اللينينية بالنسبة للعالم الثالث في النصف الاخير من القرن العشرين) ، فهي موجودة « بقوانينها العامة » التي لا تصلح الا كنقطة انطلاق لفهم واقع معين . لذا ينبغي تحقيق وحدة مسبقة ، على الصعيد النظري نفسه ، هي وحدة القوانين والمفاهيم العامة مع الواقع المحدد للمجتمع المعني بالامر . اي انه ينبغي العمل على المستوى النظري نفسه لبلورة نظرية تطور نمط الانتاج الخاص بالمجتمع المعني بالامر (كأن نبلور مثلا نظرية تطور نمط انتاج الخدمات في لبنان) — وهذا ما ارسى لينين قواعده في السنوات الاولى من حياته السياسية .

وبلورة هذه النظرية المحددةهي الشرط المسبق لتحقيق وحدة النظرية العامة مع ممارسة الجماهير الكادحة .

فالنظرية الماركسية او الماركسية اللينينية ، المجلوبة من الخارج ، اما ان تتأقلم مع الواقع المحدد للمجتمع المحلي ، اما ان تستوعب المرحلة الراهنة من تطور العلاقات الرأسمالية على الصعيد العالمي ، واما ان لا تتحقق الوحدة المطلوبة . وهذا يعني عمليا أن تظل فئات واسعة من الطبقة العاملة وسائر الكادحين فريسة لمنوعات الايديولوجية البرجوازية ، اي ان تظل فريسة الاستغلال . وذلك هو المعنى العميق لما يقوله لينين :

« نعتقد ان فقدان النظرية يحرم التيار الثوري من حقه في الوجود ، ويقضي عليه حتما بالافلاس السياسي عاجلا او آجلا » .
(المؤلفات الكاملة ، الجزء ٦ ، ص ١٨٨) .

من يحقق وحدة النظرية الاشتراكية مع ممارسة الجماهير الكادحة ؟ وكيف ؟ في الاجابة على هذا السؤال تتحدد هوية حزب الطبقة العاملة ودوره وعلاقته المحددةبطبقته .

ب — الطبقة العاملة وحزبها

حزب الطبقة العاملة هو ممثلها السياسي .

« ان الاشتراكيين — الديمقراطيين (اي الماركسيين) يمثلون الطبقة العاملة ، ليس في علاقتها بمجموعة معينة من ارباب العمل ، بل في علاقتها بجميع طبقات المجتمع الحديث وبالدولة بوصفها قوة سياسية منظمة » .
(لينين — ما العمل ؟ ، المؤلفات المختارة ج ١ ، ص ١٧١) .

وليس الحزب الممثل السياسي للطبقة العاملة الا بمقدار ما يكون قيادتها السياسية :

« نحن حزب طبقة بقدر ما نقود فعلا الطبقة العاملة كلها او معظمها بطريقة اشتراكية — ديمقراطية (اي ماركسية) .. »
(لينين — خطوة الى الامام .. — م . الكاملة ج ٧ ، ٢٦٤) .

في هذين النصين تلخيص للدور الثنائي المتناقض الذي يلعبه الحزب في علاقته بطبقته . انه يقود الطبقة بطريقة اشتراكية. ولكن لكي يقودها على هذا النحو ، ينبغي ان تكون أوسع فئات الطبقة قد بلغت ، ولو على درجات متفاوتة ، الوعي السياسي (اي وعي ضرورة القضاء على علاقات الانتاج الرأسمالية واستبدالها بعلاقات اشتراكية عن طريق تسلم الطبقة العاملة وحلفائها للسلطة السياسية) . وتنتظم ضمن هذه الوحدة المتناقضة الادوار الثلاثة التي يعينها لينين للحزب .

اولا : التوعية بتبيان التناقض بين مصالح العمال والرأسماليين . وتفسير المعنى التاريخي لدور العمال . اي انهم ، بحكم موقعهم من الانتاج الرأسمالي ، وبحكم كونهم الطبقة التي تنتج كل شيء ولا تملك اي شيء ليسوا يستطيعون التحرر الا اذا نسفوا علاقات الانتاج الرأسمالية واقاموا مجتمعا جديدا هو المجتمع الاشتراكي فالشيوعي .

ثانيا : تنظيم الطبقة العاملة ، بوصفها اكثر الطبقات ثورية في المجتمع .

ثالثا : قيادة نضال الطبقة العاملة بمختلف اشكاله ، وتأمين قيادتها لتحالف سائر الفئات الكادحة . (لينين ، المؤلفات الكاملة ، الجزء ٦ ، ص ٢٩) .

يمكن القول ان الحزب وطبقته يشكلان وحدة متناقضة . وما الديمقراطية المركزية ، بمعناها الاعم ، سوى مفهوم هذه الوحدة المتناقضة بين الحزب وطبقته . ولنبدأ بتحديدها سلبيا .

اولا : ليس الحزب والطبقة شيئا واحدا . لقد نمت الديمقراطية المركزية اللينينية وترعرعت من خلال النضال ضد التمثلية (الحزب والطبقة شيء واحد) وضد نقيضها : الاستبدالية (الحزب بديلا للطبقة). ان التمثلية هي تعبير ، على صعيد العلاقة بين الحزب والطبقة ، عن تقديس العفوية . انها عاجزة عن ادراك الاستقلال النسبي الذي يتمتع به الحزب بوصفه ينتمي الى الحيز السياسي من البنية المجتمعية . والواقع أن منطلق الخلاف التاريخي بين المناشفةوالبلاشفة كان الخلاف حول تحديد العلاقة بين الحزب وطبقته . ويكاد يتلخص بالتحذير الذي وجهه لينين (قائد البلاشفة) الى مارتوف (زعيم المناشفة) اذ قال :

« لا يجوز الخلط بين الحزب ، بوصفه طليعة الطبقة العاملة ، وبين الطبقة العاملة باسرها . » (لينين ، « خطوة الى الامام .. » المؤلفات الكاملة ، الجزء ٧ ، ص ٢٦٠) .

فالخلط بين الحزب والطبقة العاملة يعني عمليا النزول بمستوى الحزب الى اكثر قطاعات الطبقة العاملة تخلفا ، اي اكثرها تبعية للايديولوجية البرجوازية .

ثانيا : ليس الحزب بديلا عن الطبقة . تقوم النزعة الاستبدالية (اعتبار الحزب بديلا عن الطبقة) على الاعتقاد الخاطىء التالي : الجماهير جاهلة ، اذن ينبغي على فئة واعية ما ان تحقق اهدافها بالنيابة عنها . انها نزعة احتقار الجماهير . وهي بالتالي نقيض النزعة التمثلية القائمة على تقديس الجماهير بكل ما لهذه العبارة من دلالات غير علمية ، اي بكل ما تحتويه من عجز عن فهم فعالية الايديولوجية المهيمنة في اوساط الجماهير والتفاوت الموجود داخل الطبقة العاملة نفسها بين عمال متقدمين بحكم موقعهم من الانتاج وعمال متخلفين . من هنا ، فالنزعة الاستبدالية لا تلبثأن تأخذ بالتعبير عن مصالح ليست هي مصالح الطبقة العاملة . فليس من « فراغ » في مجتمع تتصارع فيه الطبقات . والحزب الذي لا يعبر عن تطلعات الطبقة التي يدعي تمثيلها لا يلبث ان ينزلق ، بوعي منه او بدون وعي ، الى تمثيل تطلعات طبقات اخرى . ففي معارك صراع الطبقات لا توجد طليعة تقاتل بمفردها بمعزل عن طبقتها (جيشها) .

فالاختيار حاسم : اما ان يكون الحزب طليعة للطبقة العاملة ، واما ان يكون مؤخرة (ذيلا) لطبقة اخرى ، أي للبرجوازية او للبرجوازية الصغيرة في احسن الاحوال . هنا يلتقي الضدان : التمثلية والاستبدالية . فالاولى ، في تقديسها للعفوية ، اي لشتى منوعات الفكر البرجوازي في اوساط الطبقة العاملة ، هي ذنب البرجوازية المتدلي في اوساط الطبقة العاملة . اما الثانية ، في ادعائها تحقيق اهداف الجماهير « الجاهلة » بالنيابة عنها (اي بدون مشاركتها) سرعان ما تتحول الى فصيلة من الفصائل المسائرة في مؤخرة الجيش البرجوازي !

من هنا ، فان هذا التحديد السلبي يعين المجال الذي ينبغي ان يظل حزب الطبقة العاملة ضمنه لكي يظل مستحقا تسمية حزب الطبقة العاملة . وحدود هذا المجال الاستبدالية من جهة ، والتمثلية من جهة اخرى . وهذا التحديد السلبي يسمح لنا بالانتقال الى التحديد الايجابي لمفهومنا .

الديمقراطية المركزية هي مفهوم ممارسة العلاقة القائمة بين الحزب ضمن وحدة متناقضة . وصفة هذه العلاقة هي سلطة الحزب على طبقته (المركزية) من جهة ، ورقابة الطبقة على حزبها (الديمقراطية) من جهة اخرى . وكلاهما شرط للاخر . فاذا كانت العلاقة مجرد علاقة تسلط للحزب على طبقته ، او علاقة طغيان الطبقة على حزبها ، تنفجر هذه الوحدة المتناقضة التي تجمع بينهما . فنقع في الحالة الاولى في الاستبدالية ، وفي الحالة الثانية في التمثلية . وهذا ما سوف يظهر بمزيد من الوضوح عندما نحلل الادوار الاربعة التي يعددها لينين .

اذا كان النمو العفوي لحركة الطبقة العاملة لا يولد الا الوعي النقابي (وهو احد منوعات الوعي البرجوازي) ، فان ادخال الحزب للاشتراكية الى الطبقة العاملة ، وتحقيق لوحدة النظرية مع الممارسة الجماهيرية ، لا يمكن أن يتم الا اذا حافظ الحزب على استقلاله النسبي ازاء الطبقة بحيث تتسم العلاقة هنا بفعل الحزب على الطبقة . اذن ، ينبغي على الحزب أن يقيم « حالة حصار » حوله ، ليست موجهة ضد دخول اعداد متزايدة من افراد الطبقة الى الحزب ، بل هي حالة حصار ضد شتى منوعات الوعي البرجوازي السائدة في اوساط الطبقة العاملة . وهكذا فان عملية التوعية السياسية التي يمارسها الحزب لا يمكن أن تتم بدون تأمين مستوى محدد من الوعي ورفع قطاعات متزايدة من العمال الى مصاف هذا الوعي المتقدم ، مع تصعيد مستواه باطراد . ومن هنا المبدأ التالي : بقدر ما يكون الحزب متمتعا بهذا الاستقلال النسبي عن الانحرافات الايديولوجية والسياسية في الطبقة العاملة ، وبقدر ما يكون اعضاؤه مسلحين فعلا بالنظرية الماركسية بقدر ما تكون أسلحته فعالة في القضاء على شتى منوعات الفكر البرجوازي في أوساط العمال (لينين « خطوة الى الامام ... » ، ص ٢٦٠ — ٢٦٢) . والحزب منظم للطبقة . وهو هنا أيضا فاعل فيها . أي أنه يناضل ضد شتى النزعات العفوية او الفوضوية او الفردية في بعض اوساطها ، علما بأن التنظيم جزء من الخبرة التي يكتسبها العمال ضمن الانتاج الرأسمالي نفسه . وهذه الخبرة مكسب من المكاسب الايجابية التي تحرزها الطبقة العاملة في المجتمع الرأسمالي :

« ذلك ان المصنع .. يمثل ارقى شكل من اشكال التعاون الرأسمالي الذي وحد البروليتاريا وضبطها ولقنها التنظيم ووضعها على رأس سائر قطاعات السكان الكادحة والمستغلة . ان الماركسية ، عقيدة البروليتاريا المدربة في ظل الرأسمالية ، كانت وما تزال تعلم المثقفين المتذبذبين التمييز بين المصنع بوصفه اداة استغلال (الانضباط القائم على الخوف من المجاعة) وبين المصنع بوصفه اداة تنظيم الانضباط المرتكز الى العمل الجماعي الذي توحده ظروف شكل من أشكال الانتاج ذي مستوى رفيع من التطور تقنيا ».
(لينين ، خطوة الى الامام ، ص ٣٩١) .

هكذا يمكننا القول ان الحزب ، الذي يطمح الى اكتشاف « اضعف حلقة » في النظام الاجتماعي ، والى تجميع اكبر عدد من القوى لضرب السلسلة عند اضعف حلقة فيها ، هذا الحزب ينبغي أن يكون « اقوى حلقة » في الطبقة العاملة ، بحيث يتمكن من تحويل الطبقة العاملة نفسها الى سلسلة بدون حلقة ضعيفة ، او الى « اقوى حلقة » في السلسلة التي تربط المجتمع بعضه ببعض . وهذا عند لينين هو الشرط الذي لا بد منه لكي تتمكن الطبقة العاملة من أن تكون قيادة تحالف سائر الكادحين . ولكن مثلما ينبغي على الحزب الطليعي ان يوضح حدوده الى ابعد حد ممكن ، وان يفرض « حالة حصار ضد الغموض السياسي » (لينين ، المؤلفاتالكاملة ج — ٦ ص ٥٠٨) ، كذلك فان شرط هيمنة الطبقة العاملة على سائر الكادحين وقيادتها لنضالهم هو رسمها للحدود الفاصلة بينها وبين سائر الطبقات ، ذلك ان قيادتها لهذا التحالف تعني حث الاخرين على الانتقال الى مواقع الطبقة العاملة نفسها ، ولا معنى لعملية الحث هذه اذا لم تكن المواقع محددة المعالم اصلا :

— « ... اننا نحث الجميع (بل نجبرهم) على التخلي عن مواقعهم والانتقال الى مواقعنا ، لا العكس (...) وبهذا الشكل فقط يستطيع حزب الطبقة العاملة الثورية ان يعبر عن الثورية المشروطة عند الطبقات الاخرى ، فيضع امامها فهمه لبؤسها وطريقة معالجة هذا البؤس ، بحيث انه ، في اعلانه الحرب على الرأسمالية ، لا يتحدث باسمه وحده ، بل باسم جميع الجماهير البائسة والمفقرة . من هنا فان كل من يقبل بهذه العقيدة ، ينبغي عليه الانضمام الينا . »
(لينين ، المؤلفات الكاملة ج ٦ ، ص ٥٣) .

— « من الضروري ، اولا باول ، ان نرسم الحدود الفاصلة بيننا وبين الاخرين ، وان نبرز البروليتاريا وحدها وحسب ، وفقط بعدما نقوم بذلك نستطيع أن نعلن ان البروليتاريا سوف تحرر الجميع . » (المصدر ذاته ، ص ٧٥ و ٧٦) .

اضف الى ذلك كله أن الحزب هو قيادة الطبقة العاملة ، وما تقتضيه هذه القيادة من علاقات متناقضة . ولكن ، ها اننا قد بدأنا نغادر المجال الذي ينتظم الوجه المركزي من التناقض (سلطة الحزب على الطبقة)

— البقية على الصفحة ١٥ —



الانتخابات الهندية

سقوط أسطورة الاشتراكية الهندية وعدم الانحياز

المعركة الانتخابية البالغة العنف التي شهدتها الهند في الاسابيع الماضية ليست مجرد حدث عادي ومألوف بقدر ما تؤرخ دخول هذا البلد الذي يضم ٥٥٠ مليون نسمة مرحلة جديدة وحاسمة من تطوره السياسي والاجتماعي. والشعار الذي يلخص هذه المرحلة الجديدة هو : انتقال الهند من فترة ما بعد الاستقلال المتميزة باستقرار التوازنات السياسية والهدوء النسبي الى حقبة الصراعات السياسية والطبقية المحمومة والتي لا سبيل الى حسمها الا بالعنف، عنف النظام أو العنف الثوري.

وبالامكان تعداد مجموعة من الظواهر المتفاوتة الاهمية والتي تشير جميعا الى هذه الوجهة : النقمة الشعبية الشاملة الناتجة عن تدهور الاوضاع الاقتصادية والافقار المتزايد للجماهير ، انهيار حزب المؤتمر الذي استطاع البقاء في الحكم لمدة ٢٠ عاما وانشقاقه الى مجموعة « معتدلة » تقودها رئيسة الوزراء انديرا غاندي ومجموعة يمينية متطرفة يقودها شيوخ الحزب ، ازدياد قوة الاحزاب اليمينية الفاشية التي أصبحت — بالاضافة الى الجيش — قوة الاحتياط بنظر البورجوازية الهندية التي بدأت تقلق من النمو السريع لليسار الهندي ، بمختلف احزابه ، كل ذلك بالاضافة الى انتشار اعمال العنف والارهاب بشكل لم يسبق له مثيل في المدن ، ومع ظهور حركات غوارية في الريف يقودها الحزب الشيوعي الهندي (الماركسي — اللينيني) الذي يتبع خطا سياسيا يتبنى وجهة النظر الصينية . بالطبع فأن هذه الظواهر ليست وليدة ساعتها . فهي الحصيلة الحتمية للتناقضات التي حبلت بها الهند طوال العشرين عاما الماضية .

رأسمالية دولة لا اشتراكية

أولا ، التناقض بين نظام يدعي «الاشتراكية» والعمل لتحقيقها من جهة ، والاستغلال المتزايد للجماهير الهندية التي تعيش اغلبيتها في حالة دائمة من الجوع والبؤس الفظيعين . في المقابل ، نمو البورجوازية الهندية في المدينة والريف على حساب العمال والفلاحين وشرائح واسعة من البورجوازية الصغيرة وبفضل جهاز الدولة الذي أمن لهذه البورجوازية ومجانا كل البنية التحتية والمساعدات الاساسية ، حيث قامت الدولة ببناء مصانع الصلب والالاب والمعدات الكهربائية الضخمة والمحركات والطائرات اي بالضبط المشاريع التي تعجز بورجوازية بلد متخلف عن القيام بها . كما أمن القطاع العام التابع للدولة قسما كبيرا من تمويل الشركات الخاصة عن طريق التوظيف فيها وذلك بالاضافة الى تقديمه المساعدات الضرورية لتنمية البورجوازية الريفية (من الات وأسمدة وأموال) وحصر هذه المساعدات بالملاكين الكبار دون سواهم وذلك انطلاقا من الرغبة في جعلهم يؤمنون فائضا زراعيا لمصلحة المدن وبأي ثمن . انمجمل الدور الذي لعبته الدولة في الهند قد أدى الى بروز طرفين لم يعد الجناح المعتدل من حزب المؤتمر قادرا على استيعابهما : الرأسمالية الهندية التي أصبحت أكثر غنى وتمركزا وبالتالي أكثر تصلبا في رفضها لاية تنازلات تمس مصالحها ولو جزئية (الامر الذي يحبذه حزب انديرا غاندي كوسيلة اصلاحية لامتصاص النقمة الجماهيرية) ، ومن جهة أخرى ، الطبقات الكادحة التي أخذت تستفيق من تأثير اسطورة « الاشتراكية الهندية » لتعي الطابع الطبقي الصارخ للنظام الهندي الحالي .

اسطورة الحياد الايجابي وعدم الانحياز

من جهة اخرى ، وعلى انقاض ادعاءات الحياد وعدم الانحياز اخذت تبعية الهند للامبريالية الغربية وضوحا وبروزا . والاساس الموضوعي لهذه التبعية الاستعمارية هو الارتباط المتزايد للاقتصاد الهندي بالاقتصاد الرأسمالي العالمي . فمن جهة ، تضاعفت التوظيفات الغربية في المشاريع الهنديةالخاصة منذ الاستقلال حتى الان . وتسيطر الرأسمالية الغربية حاليا على كل التجارة الخارجية للهند وعلى قسم كبير من صناعاتها وخاصة الصناعة الاستهلاكية . ومن جهة اخرى ازدادت ديون الدولة الى حوالي سبعة اضعاف يأتي معظمها من الغرب ومن الوكالات الدولية التابعة له . أكثر من ذلك « فالمستشارون » الاميركيون متغلغلون في الادارة الحكومية والجهاز التعليمي ومشاريع التنميةالزراعية ، وبذلك فانهم يؤمنون المزيد من السيطرةالاميركية على الاقتصاد الهندي .

في هذا الاطار تبرز ثلاثة اتجاهات سياسية ذات اهمية حاسمة :

— جناح حزب المؤتمر المؤيد لانديرا غاندي الذي يميل الى انتهاج سياسة اصلاحية معتدلة . ويكتسب هذا الجناح قوته الحالية من عدم قدرة الاطراف الاخرى على حسم الوضع مرحليا . وهذا السبب نفسه يحمل عوامل سقوط هذا الجناح في المستقبل ، اذ يفترض ان يؤدي ازدياد تدهور الاوضاع السياسية والاقتصادية الى تأمين الغلبة لعناصر اكثر جذرية من اليمين او اليسار .

— مختلف الاحزاب اليمينية والفاشية الهندية المؤهلة ، بالتحالف مع الجيش الهندي الذي بدأ يتمرس منذ سنتين في قمعالاضرابات العمالية والانتفاضات الفلاحية ، للقيام بدور قمع الحركة الشعبية المتصاعدة .

— قوى اليسار الهندي التي تبدو امكانياتها الحالية محدودة نسبيا لانحصارها في عدد قليل من الولايات وبسبب الصراعات العنيفة التي تمزق صفوفها . وينقسم اليسار الهندي الى ثلاثة احزاب : الحزب الشيوعي الهندي المؤيد لخط موسكو . ويميل هذا الحزب الى تأييد التحالف مع الجناح المعتدل من حزب المؤتمر والى تبني « الطريق البرلماني للاشتراكية » . وثانيا الحزب الشيوعي — الماركسي المنشق عن الحزب الشيوعي . ويتركز خطهالسياسي على استخدام المؤسسات السياسيةالشرعية — البرلمان وحكومات الولايات (بنغال الغربية) — بغية زيادة قواه التنظيمية والقاعدة الاساسية للحزب الشيوعي الماركسي هي مدينة كلكوتا التي تعتبر اكثر مدن الهند تصنيعا والتي تضم جزءا هاما من الطبقة العاملة الهندية . واخيرا الحزب الشيوعي الماركسي — اللينيني الذي يتبنى الخط الصيني. والقواعد الاساسية لهذا الحزب هي الفلاحين والطلاب . ويقود هذا الحزب حركة الاستيلاء على الاراضي من قبل الفلاحين وبعض المجموعات الغوارية كما يرفض — بعكس الحزبين السابقين — اية مشاركة في الانتخابات النيابية وذلك انطلاقا من نظرته المتمسكة بالكفاح المسلح باعتباره الطريق الوحيد للاشتراكية في الهند .

ان الدرس الاول للتجربة الهندية هو سقوط ادعاءات الطريق الثالث الوسط بين الرأسمالية والاشتراكية والتأكيد على أن رأسمالية الدولة ليست في المدى البعيد الا شكلا اخر من اشكال تجديد الرأسمالية وقهر الجماهير واستغلالها . ويبدو الان اكثر من أي وقت مضى ان صراع الهند بملايينها العديدة من اجل البقاء وقهر التخلف هو بالضرورة وبالدرجة الاولى صراع على السلطة السياسية .

في العدد القادم قصائد من ديوان « يعيش أهل بلدي »

في العدد القادم تتابع « الحرية » نشر بعض القصائد من ديوان « يعيش اهل بلدي » من شعر احمد فؤاد نجم ، وتلحين وغناء الشيخ امام . والقصائد مزينة برسوم من ريشة الفنان بولغيراغوسيان.

حاجز طويل بين الجماهير الفقيرة وبين انديرا غاندي في حملتها الانتخابية الاخيرة ..

تتمة الحركة الطلابية بعد اسبوعين من اضراب الجامعة

حقيقية للدولة تقدم لها هبة .فهيبانت تضيق ذرعا بوجود الطلاب في الشارع ، وجود يشكل ضغطا فعليا على الدولة .

واذا ما اقتنعت اللجنة بتحرك جماهيري ، اتحفتنا بتظاهرة حتى المطار (طبعا بقي هذا سرا حتى خلال المسيرة) . ان هذا التصرف الصبياني واضح ، وخطورته ينبغي ان يشار اليها : ان تظاهرة في منطقة معزولة ، عدا عن كون الجماهير الطلابية المشاركة فيها لم تكن تدري سير المظاهرة ولم تهيأ بالتالي لاية مواجهة مع السلطة ، هما تصرفان يدلان على قصر نظر ، وعلى استهتار بالقاعدة الطلابية ودفعها الى صدام مفاجيء ، فكيف تسمح اللجنة التنفيذية لنفسها بأن تزج الطلاب وتطلب منهم المشاركة في عمل ليس لهم فيه رأي ، في حين تمنعهم من المشاركة في اتخاذ الخطوات ، ان هكذا شكل يؤدي الى تمييع التحرك (عن قصد او غير قصد) سيما وأن الزخم الطلابي الراهن ليس واضحا الى اي حد يمكن ان يصل ، بفعل عدم التعبئة الحقيقية .

القاعدة الطلابية :

اذا كانت اللجنة التنفيذية هي التي تحدد اطار التحرك فكيف تعمل الحركة الطلابية ضمن هذا الاطار ؟

فرغم كون دعوة اللجنة التنفيذية للتنسيق مع الثانويين والمهنيين مجردة من مضمونها الفعلي اذ لم تحدد نقاط التلاقي معهم ، فان الثانويين في اشتراكهم في التظاهرات طرحوا مطالبهم وأبرزوا الالتقاء بينها وبين مطالب الجامعة اللبنانية ، وعينوا الصلة الوثيقة فيما بينها . ان اللجنة التنفيذية مدعوة الى تبني مطلب الثانويين والى وعي الرابط بينها وبين مطالبنا ، ليصب النضال في مجرى مشترك : تغيير السياسة التعليمية.

ان الحلول التي يطرحها طلاب الجامعة لحل أزمة الخريجين متممة للحلول التي رفعها الثانويونفي تحركاتهم (حين لم يدعمهم الجامعيون) . فمطلب توسيع التعليم الرسمي وفتح ثانويات جديدة يشكل ردا جزئيا على مشكلة الخريجين ، ومطلب تعدد البكالوريا وتنوعها يلتقي مع مطلب الكليات التطبيقية ، فهل الثانويون في تحركهم بعد هذا مستقلون عن التحرك الطلابي العام ؟ على كل يبرز من خلال التحرك ، شيء ايجابي : اتساع رقعة المشاركين ، امكانية الاتصال بالناس عبر التحرك ، اتضاح صلة المطالب بمجمل النضال الوطني الديمقراطي (كليات تطبيقية التي تؤدي الى تطوير القطاعات المنتجة وتغير وجهة النظام الراهنة) .

الاساتذة :

لا زال موقفهم من التحرك الطلابي غامضا حتى الان ، ولم تبدر منهم بوادر تحرك عملي لدعم مطالب الجامعة اللبنانية ، رغم صلتهم الفعلية بها ، وقد اكتفوا حتى الان بالصمت، ما عدا همسات عبر عنها بيان مجلس الجامعة اللبنانية يوم الخميس ، على أن هذه الهمسات بالذات لم تات جوابا على المطالب بل ردا مهذبا على القمع .

يقول البيان : « للطلاب مطالب حيوية مصيرية كان في الامكان تحقيقالمحهنها علىالاقل لوضع حد لاضرابهم وللحؤول دون ما وقع في تظاهرتهم الاخيرة » (ما هي المطالب الحيويةفي نظركم ؟ وما هي المطالب الملحة ؟)

— « لا يسع مجلس الجامعة الا استنكار استخدام العنف ، ولا سيما عندما يكون في الامكان وضع الحوار في موضع القمع والعنف » (هل يعلم مجلس الجامعة ان الدولة لا يمكن الا ان تتصدى للطلاب بعد كل الذي اعطته !)

ان الاساتذة ، الذين لم يبدوا رأيهم بعد حتى الان — سوى بمسالة المشاركة في مجالس الكليات ، تلك المشاركة غير الفعلية — بمطالب الطلاب ، لا بد من تذكيرهم بالموقف الذي وقفته الحركة الطلابية من تحركهم قبل حوالي ثلاث سنوات من مسالة الملاك المتفرغ . المطلوب منهم الوضوح الفعلي ، عدم التنصل ، فليطرحوا على الحركة الطلابية رأيهم . وليحددوا شكل التحرك السريع لدعم مطالبنا .

ان تصعيد التحرك هو المفروض، لتأمين استمراريته ، عبر اشراك كل القوى الفعلية (بعد توضيح نقاط الالتقاء والاتصال فيهم) ، وسائل الضغط محدودة : الاستمرار بالتظاهر في أماكن يمكن فيها تعبئة الفئات الشعبية حول مصلحتها الفعلية بدعم التحرك ، والاحتلال الذي يؤدي الى شل عمل الدولة فعليا شرط تأمين المشاركة الطلابية الفعلية وطرح الموضوع باطاره الفعلي (التربية ، العدلية ، المالية) .

تتمة المفهوم اللينيني للديمقراطية المركزية

لندخل المجال الذي ينتظم الوجه الديمقراطي .

لكي يتمكن الحزب من أن يكون قيادة للطبقة ، ينبغي أن يتوافر في علاقته بها الشروط التالية:

اولا : أن تعترف به الطبقة ، او معظمها ، ممثلا وقائدا لها .

ثانيا : ان تتمتع الطبقة ، في علاقتها به ، بحد من الرقابة عليه بحيث لا يتحول التمثيل الى تفرد ولا تتحول القيادة الى تسلط وديكتاتورية، اي بحيث لا تنعدم القيادةوالتمثيل.

ثالثا : ان يتمكن الحزب من اطلاق مبادرات الجماهير الكادحة الى اقصى حد ممكن . وهنا تبرز الوحدة المتناقضة .ونسميها وحدة متناقضة لانها تحصر المتناقض ضمن نطاق معين . وتنفجر هذه الوحدة عندما يتحول الحزب مثلا الى فريق من القادة لا اتباع لهم، من جهة، أو الى فصيلة تلحق بمؤخرة طبقة عاملة تبادر عفويا ، اي ضمن منطق هيمنة الايديولوجية البرجوازية من جهة اخرى .

ولننظر الى الموضوع من زاوية اخرى : دور الحزب هو توعية الطبقة العاملة على اوضاعها (تبيان التناقض بين مصالحها ومصالح الرأسماليين وتفسير ان حل هذا التناقض رهن بتحطيم علاقات الانتاج الرأسمالية وبناء المجتمع الاشتراكي) . ودليل هذه التوعية هو الماركسية اللينينية بوصفها نظرية ممارسة . ولكن لكي تكون الماركسية اللينينية حقا نظرية ممارسة ينبغي أن يكون الحزب فعلا في خضم معارك الطبقة العاملة ، ان يصل الى أوسع فئاتها وان يشاركها حياتها . وها ان الوحدة بدأت تتكون على هذا المستوى ايضا : النظرية — الممارسة — النظرية . الحزب ينظر للجماهير وممارستها على ضوء الاسترشاد بمباديء الماركسيه اللينينية التي نشأت وتطورت كعملية انتاج ، على الصعيد النظري ، اعتمدت أرقى المستويات التي بلغها التطور الفكري والحضاري موادا اولية لها (الفلسفة الالمانية ، الاقتصاد السياسي البريطاني ، والاشتراكية الفرنسية) . فبما انه لا توجد ممارسة صافية ، اي بما أن البشر يمارسون على أساس نظرية ما ، تصور ما ، لعلاقتهم بظروف حياتهم (اي انهم يمارسون حكما على ضوء ايديولوجية ما) ، ينبغي أن تتحول ممارسة العمال من ممارسة على هدى الايديولوجية البرجوازية ، الى ممارسة تستدل وتسترشد بالماركسية اللينينية ، ايديولوجية صراع البروليتاريا الطبقي .

تلخيصا ، يمكننا القول ان الوحدةالمتناقضة التي تجمع الحزب بطبقته ، والتي نفهمها على ضوء مفهوم الديمقراطية المركزية — ليست معطاة سلفا كوحدة. بل هي عملية بناء وانفراط وحدات متناقضة بحيث انه كلما انفرطت وحدة ، تكونت على أنقاضها وحدة اخرى تنقل الوعي السياسي للطبقة العاملة الى مستوى ارفع ، فتتقدم عملية تحقيق وحدة النظرية الاشتراكية مع ممارسة الطبقة العاملة وحلفائها .

وبسبب كون هذه الوحدة وحدةً متناقضة ، فان وجهها الديمقراطي قد يبرز في حين ،ووجها المركزي في حين اخر ، حسب مراحل الصراع الطبقي نفسه . فنقول مثلا ان الفترة الممتدة بين عام ١٩٠٦ وعام ١٩١٢ في روسيا قد تميزت بغلبة الوجه المركزي من التناقض في العلاقة بين حزب العمال الاشتراكي الديمقراطي الروسي وبين الطبقة العاملة . اذ غلب على نشاط البلاشفة انذاك (وهم بعد جناح من الحزب السالف الذكر) طابع النضال ضد شتى النزعات الانهزامية والمثالية المتولدة عن اخفاق عام ١٩٠٦ والتي عبرت عن نفسها على مستوى الطبقة العاملة وحزبها الاشتراكي الديمقراطي وجناحه البلشفي : النضال ضد نزعة الارهاب الفردي غير الهادف ، وضد النزعة الهروبية المثالية المتمثلة بجماعة « الباحثين عن الله » التي حاولت التوفيق بين الماركسية وبين نزعة مسيحية صوفية (راجع كتاب لينين : « المادية والمذهب النقدي — التجريبي » اي أن هذه الفترة تميزت من جهة بانحسار المد الجماهيري وانتكاسته سياسيا ، كما تميزت ، من جهة اخرى ، ببذل القسط الاوفر من نشاط البلاشفة للنضال ضد شتى الانحرافات المتولدة ، ضمن الطبقة والحزب والجناح ، كردود فعل انفعالية لهزيمة الثورة الروسية الاولى . هذا في حين يمكن القول أن الفترة الممتدة ما بين تموز ١٩١٧ وانتصار ثورة اكتوبر (والى ما بعد ذلك بكثير) فترة غلب على العلاقة بين البلاشفة والطبقة العاملة الروسية الوجه الديمقراطي من التناقض . ففي بدء هذه الفترة ، قامت التظاهرات الجماهيرية العارمة في تموز ضد الحكومة المؤقتة ، واجبرت الحزب البلشفي على الغاء قرار كانت قد اتخذته اللجنة المركزية بعدم الاشتراك في التظاهرات ، وعلى النزول الى الشارع لتسلم قيادة الجماهير . وتتوجت هذه الفترة ، طبعا ، بمبايعة جماهير العمال والجنود للبلاشفة قادة عليهم عبر منحهم الاغلبية في السوفيات في عملية ديمقراطية انتخابية مباشرة لم يعرف التاريخ لها مثيلا ، هذه المبايعة التي أدت الى الالتحام الرائع بين الجماهير الكادحة وبين قيادتها البلشفية الذي حقق أول ثورة اشتراكية في التاريخ . ولكن لنشدد مرة اخرى على أن هذه المبايعة لم تكن سوى اعلان موافقة الجماهير على شعارات البلاشفة : كل السلطات للسوفيات، الخبز ، السلم ، الحرية . اي أنها بمثابة تاكيد لصحة تحليل نظري معقد ومثمر ولدته اللينينية بوصفها الماركسية في حقبة الاستعمار والثورة الاجتماعية . وهنا تكمن كل دلالة عبارة لينين المشهيرة : « لا حركة ثورية بدون نظرية ثورية » .

***

قبل الانتقال الى معالجة صيغة التنظيم اللينينية ، اي الديمقراطية المركزية بمعناها الاضيق لا بد من ايراد الملاحظة التالية :

ان تحديد مفهومالديمقراطية المركزية وبلورته هو الشرط الذي لا بد منه لعدم السقوط في مهاوي التجريبية والانتقائية من جهة ، او التزمت المذهبي من جهة اخرى . وهذا المفهوم هو الاطار الوحيد القادر على استيعاب كل تعقيد وتناقض العلاقة بين حزب الطبقة العاملة وطبقته . وهو يسمح بالتالي بأن تكون الماركسية اللينينية ، حقا ، دليل عمل . والواقع ان كلا الانحرافين ، التزمت المذهبي والتجريبية ، يفترض احدهما الاخر . فالنظرة الى التراث اللينيني (والى مجموع التراث الماركسي عامة) على انه مجموعة من النصوص المنزلة (أي نزعة التزمت المذهبي) تؤدي عمليا الى انتقاء هذا النص على حساب ذاك ، مع تضخيم الاول وطمس الثاني ، حسب الحاجة الذاتية الى تبرير هذه الخطوة العملية او تلك ، التي املتها اعتبارات لا تمت بصلة الى النظرية بوصفها دليلا للعمل (اي التجريبية الانتقائية) وهذه بايجاز ، السمة الرئيسية للستالينية من حيثهي انحراف طرأ على الفكر الماركسي .

من هنا فان تحديد وبلورة مفهوم الديمقراطية المركزية وحده هو السبيل الى تبيان الوحدة العضوية المعقدة للتراث الماركسي — اللينيني على مستوى معالجته للعلاقة بين الحزب وطبقته . والا فاما ان نرفض الماركسية — اللينينية جملة وتفصيلا ، بحجة عدم استيعابها « للاوضاع الخاصة » لكل قطر او منطقة ، واما ان نلغي خصوصية نمط الانتاج الذي نحن في معرض معالجته باسم « نقاوة » مزعومة ، ، او باسم الاخلاص لمباديء عامة لا جدوى منها اذا هي لم تؤد الى تحليلاتمحددة لاوضاع محددة .

تتمة الحكم يلوح بانتخابات بلدية مقبلة

وصلاحيات تنفيذ المشاريع الضرورية والحيوية واذا لم تكن اللجان البلدية معطاة حق المشاركة والاقتراح والمراقبة والمحاسبة . رغم الواقع الحالي للبلديات ، تبقى الطرف المحلي الذي يمكن الضغط عليه — بصفته يمثل مصالح انتخابية محددة — من اجل تنفيذ مطالب الاهالي وبسبب العلاقة المباشرة بين الاهالي والبلدية وامكانية الاشراف والمراقبة .

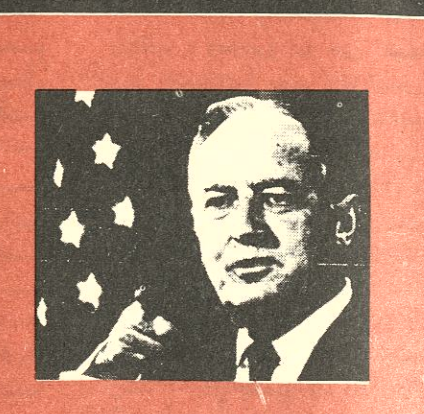
واذا كانت العلاقات الاقطاعية المتخلفة والاعتبارات الدينية ما زالت تشد مجمل الحياة السياسية وتشكل اساس رابطة الناخب بالمرشح البرلماني ، واذا كان اليسار اللبناني بتفككهوضعفه لا يشكلقاعدةمتماسكة كوسيلة ضغط على سلطة الاقطاع السياسي عن طريق البرلمان ، فان التركيز على دور البلديات كمجال تحرك محلي سياسي يسمح بتنمية وتطوير وعي سياسي متزايد يعتبر بداية عمل ونضال سياسيين في طريق ضرب وانهاء سلطة الاقطاع السياسي واتباعه من البورجوازية الريفية الصغيرة .





المفهوم اللينيني للديمقراطية المركزيّة:
صُيغة التنظيم الحزبي

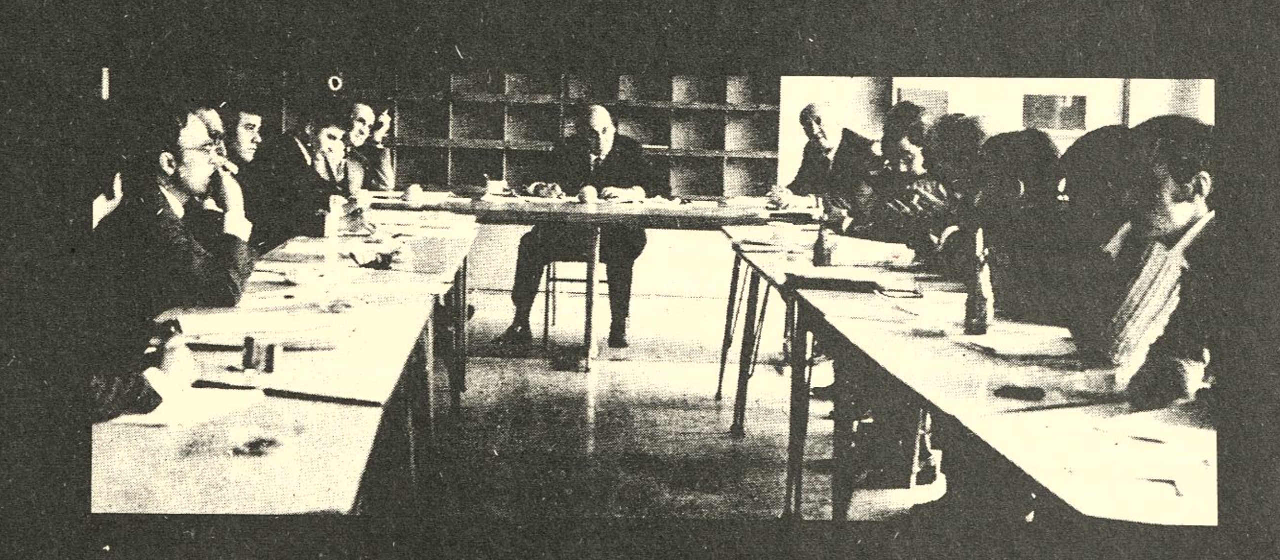
AL-HOURRIAH - No. 559 - 22-3-1971 - BEYROUTH • بيروت - ٢٢-٣-٥٥٩ - السنة الثانية عشرة - الثمن ٢٥ ق.ل



الاتجاهات الراهنة للتسوية السلميّة:
المراهنة المصريّة على الموقف الأميركي: نحو تسوية ثنائيّة؟



الدولة واللجنة التنفيذية للاتحاد تعالج قضيتي المشاركة والعمداء:
المطلب الرئيسي يغيب وراء المسائل الثانوية



- لا توحيد للمعارك الجزئية خارج مصالح الطبقة العاملة وبرنامجها
- مؤامرة تلزيم الضمان الصحي لأرباب العمل مستمرة
- جريدة "الأنباء" الجنبلاطية تدافع عن استغلال عمال "غريفة" باسم الاشتراكية